

في استطلاع للرأي العام أجرته أمان حول الفساد

- مستوى الفساد انخفض عام ٢٠١١
- الواسطة والمحسوبية في التعيينات للوظائف وفي تقديم الخدمات احتلت شكلاً الفساد الأكثر انتشاراً في القطاعات الثلاث.
- القطاع الأهلي لا زال أقل القطاعات تعرضاً للفساد.
- مؤسسات السلطة التنفيذية الأكثر مجالاً لانتشار الفساد
- ما زال انطباع المواطنين أن ضعف الرقابة والمساءلة والمحاسبة من أكثر أسباب انتشار الفساد عام ٢٠١١

يقوم هذا الاستطلاع (واستكمالاً للاستطلاعات السابقة التي أظهرت وجود الفساد في المجتمع الفلسطيني بنسب وأشكال مختلفة) على التعرف على أكثر أشكال الفساد انتشاراً وأي القطاعات التي ينتشر فيها الفساد أكثر من القطاعات الأخرى خلال العام ٢٠١١. وأي المجالات التي كانت أكثر تضرراً من الفساد خلال العام ٢٠١١.

نفذ مركز قياس للاستطلاعات والدراسات المسحية هذا الاستطلاع لصالح مؤسسة أمان في الفترة ما بين ٣-٩ أيلول ٢٠١١. على عينة حجمها ١٠٠٠ فرداً من أعمارهم ١٨ عاماً فما فوق منها ويقومون في الضفة الغربية والقدس وغزة.

أجرى الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان- استطلاعاً حول آراء المواطنين بقضايا تتعلق بحالة الفساد في الأراضي الفلسطينية خلال عام ٢٠١١. حيث أظهرت العديد من التقارير والدراسات واستطلاعات الرأي التي أعدت لصالح أمان أن هناك انتشاراً للفساد في قطاعات العمل الفلسطيني سواء العام، الخاص، الأهلي، الإعلام، الأحزاب السياسية.. الخ.

وأشارت هذه الدراسات والاستطلاعات إلى أنه لا زال القطاع العام ينتشر فيه الفساد بشكل كبير، وتعتبر الواسطة والمحسوبية والمحاباة في مجال التعيينات الحكومية والخدمات العامة أبرز أشكال الفساد انتشاراً في جسم السلطة، يليها هدر المال العام، يليه استخدام الموارد والممتلكات العامة، إضافة إلى التكسب الوظيفي والرشوة.

مكتب غزة: شارع الحليبي، عمارة الحشام،

هاتف: +970 8 2884767

فاكس: +970 8 2884766

البريد الإلكتروني: info@aman-palestine.org

الصفحة الإلكترونية: www.aman-palestine.org

الاتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان

المقر الرئيسي: رام الله، شارع الإرسال، حي المصايف، عمارة الرياوي

هاتف: +970 2 2989506 \ +970 2 2974949

فاكس: +970 2 2974948

ص.ب: 69647 القدس: 95908

ملخص نتائج الاستطلاع

- المعرفة بوجود هيئة مكافحة الفساد ومدى استقلاليتها وأثرها في مكافحة الفساد:
 - فحول معرفة المبحوثين بوجود هيئة رسمية لمكافحة الفساد في فلسطين أشارت الدراسة إلى أن ٣٣٪ منهم أجابوا بنعم يعرفون بوجودها بينما ٦٧٪ منهم قالوا لا نعرف بوجودها. أما فيما يتعلق بأثر الهيئة في إحداث إنخفاض في مستوى الفساد بفلسطين، أجاب ٥٩٪ من المبحوثين بقدرة الهيئة على إحداث إنخفاض في مستوى الفساد، بينما قال ٣١٪ منهم لا، في حين أن ١٠٪ منهم أفادوا لا أعرف. أما بخصوص إستقلالية عمل هيئة مكافحة الفساد دون تدخلات تؤثر على قراراتها وسير عملها، بينت الدراسة أن ٤٣٪ من المبحوثين أفادوا بنعم، بينما ٤٦٪ منهم قالوا لا و١١٪ من المبحوثين أجابوا لا أعرف.
- أشكال الفساد الأكثر إنتشارا في القطاع العام والخاص والأهلي
 - أظهرت نتائج الدراسة أن ٤٢٪ من المبحوثين يعتقدون أن أكثر اشكال الفساد انتشارا في القطاع الحكومي هي الوساطة والمحسوبية والحجابه في تقديم الخدمات، بينما يرى ٢٠٪ منهم أنه هدر المال العام على المصلحة الشخصية، و١٧٪ من المبحوثين قالوا ان الرشوة (الحصول على هدية او نقود مقابل تقديم خدمة) هي الأكثر إنتشارا، واعتبر ١٣٪ منهم انها إستخدام الموارد والممتلكات العامة لأغراض شخصية، و٨٪ من المبحوثين أفادوا أن التكبسب من الوظيفة العامة هي الأكثر إنتشارا.
 - فيما يتعلق بأشكال الفساد في القطاع الأهلي، بينت نتائج الدراسة أن ٣١٪ من المبحوثين أشاروا إلى أن الوساطة والمحسوبية والحجابه في التعيينات للوظائف هي أبرز أشكال الفساد في هذا القطاع، يليها الوساطة والمحسوبية والحجابه في تقديم الخدمات حيث أفاد بذلك ٢٦٪ من المبحوثين، وقال ١٥٪ إستخدام موارد وممتلكات المؤسسة لأغراض شخصية أو إنتخابية، مقابل ١٤٪ رأوا أن الوساطة والمحسوبية والحجابه في العطاءات والتعاقد مع الموردين، وأيضا ١٤٪ منهم أشاروا إلى الرشوة.
 - فيما يتعلق بأشكال الفساد الأكثر إنتشارا في القطاع الخاص، بينت الدراسة أن الوساطة والمحسوبية والحجابه في التعيينات للوظائف تعتبر برأي المبحوثين أكثر اشكال الفساد إنتشارا في القطاع الخاص حيث أشار إلى ذلك ٣٠٪، كما أفاد ٢٦٪ من المبحوثين إلى أن الوساطة والمحسوبية والحجابه في تقديم الخدمات تحتل الدرجة الثانية في أشكال الفساد بهذا القطاع، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هذين الشكلين من الفساد يحتلان نفس المرتبة في القطاع الأهلي، أما تخصيص مكافآت كبيرة لأعضاء مجلس الإدارة فقد جاءت بالمرتبة الثالثة في أشكال الفساد بهذا القطاع حسب ما أشار إليه ١٨٪ من المبحوثين، بينما ذكر ١٤٪ منهم إلى دفع رشوة للمتنفذين بالقطاع العام باعتبارها أحد أشكال الفساد، أما إستخدام موارد الشركة لأغراض خاصة فقد جاءت في المرتبة الأخيرة من
- أشكال الفساد في هذا القطاع بنسبة ١٢٪.
 - القطاعات الأكثر تعرضا للفساد
 - أظهرت نتائج الدراسة، أن القطاع العام يأتي بالمرتبة الأولى من حيث تعرضه للفساد حسب رأي ٤٣٪ من المبحوثين، وتليه الأحزاب السياسية بالمرتبة الثانية حسب ما أفاد به ٢٤٪ من المبحوثين، بينما جاءت المؤسسات الأجنبية العاملة في الأراضي الفلسطينية بالمرتبة الثالثة من حيث تعرضها للفساد بإعتقاد ١٢٪ من المبحوثين، أما القطاع الخاص فقد احتل المرتبة الرابعة حسب رأي ١١٪ من المبحوثين في حين جاء القطاع الأهلي في المرتبة الأخيرة حسب اعتقاد ١٠٪ من المبحوثين.
 - الأسباب التي ساهمت في إنتشار الفساد
 - فيما يتعلق بأسباب إنتشار الفساد، أشار ٢٢٪ من المبحوثين إلى ان السبب الأول هو في عدم الجدية في محاسبة كبار الفاسدين، بينما أفاد ٢١٪ منهم إلى أن السبب الثاني هو في دور الإحتلال الإسرائيلي في خلق بيئة مشجعة للفساد، في حين إعتبر ١٩٪ من المبحوثين أن السبب الثالث في إنتشار الفساد يتمثل في ضعف السيادة، أما ١٥٪ منهم قالوا ضعف المؤسسات الرقابية كسبب رابع في إنتشار الفساد، كما اعتبر ١٤٪ منهم أن السبب الخامس هو قلة وعي المواطنين بأشكال الفساد وأهمية الإبلاغ، أما السبب الأخير فهو غياب مجتمع مدني فاعل كما أفاد بذلك ٩٪ من المبحوثين.
 - التغيير على مستوى الفساد خلال العام ٢٠١١:
 - أظهرت نتائج الدراسة أن ٣٤٪ من المبحوثين قالوا أن الفساد قد إزداد في العام ٢٠١١، بينما ٣٣٪ منهم أفادوا أن الفساد إنخفض خلال نفس العام، و٢٨٪ من المبحوثين رأوا أنه لم يحصل تغيير على مستوى الفساد في فلسطين لنفس العام، في حين أن ٥٪ أشاروا إلى أنهم لا يعرفون.
 - أسباب عدم التبليغ عن الفساد
 - حول عدم التبليغ عن حالات الفساد، أظهرت نتائج الدراسة أن ٢٦٪ من المبحوثين ذكروا أن السبب الأول يعود إلى عدم القناعة بجدوى التبليغ لأنه لن تتخذ الإجراءات بحق الفاسدين، يليه الخوف من التعرض للمضايقة والإنتقام حسب رأي ١٩٪ منهم، وأفاد ١٨٪ من المبحوثين أن السبب الثالث يتمثل في عدم وجود حماية كافية للمواطنين المبلغين، في حين أن السبب الرابع يعود إلى عدم معرفة الجهة الخولة بإستقبال شكاوي الفساد حسب ما أشار إليه ١٧٪ منهم، وتمثل السبب الخامس برأي ١٣٪ من المبحوثين في عدم القدرة على إثبات حالة الفساد، ويعتقد ٨٪ من المبحوثين أن السبب السادس يعود إلى القناعة بأن الإبلاغ عن الفاسدين شكل من أشكال الوشاية.
 - العقوبات المتعلقة بجرائم الفساد:
 - أوضحت نتائج الدراسة حول العقوبات المتعلقة بجرائم الفساد، أن ٣٢٪ من المبحوثين يعتقدون أنها رادعة، بينما يرى ٥٧٪ منهم أنها غير رادعة، وذكر ١١٪ من المبحوثين أنهم لا يعرفون.

تحليل نتائج الاستطلاع وفق رؤية أمان

القول هنا أنه في عام ٢٠١١ بدأت تلوح في الأفق بوادر لوجود ارادة سياسية وبدء محاسبة مسؤولين كبار ارتبطت اسماءهم بقضايا فساد فعليا تم تقديمهم للمحاكمة.

ما زال المواطنون يتشككون في شفافية المعايير التي يتم بموجبها مراجعة القضايا القديمة حيث أعلن رئيس هيئة مكافحة الفساد الاستاذ رفيق النتشة في أكثر من مناسبة أن الهيئة تراجع أي قضية يتم الإبلاغ عنها من أي مصدر كان وتقرر موقفها بعد الاطلاع على المعلومات ومدى صحتها.

2. أشكال الفساد الأكثر انتشارا في القطاعات المختلفة

لا زال المواطن الفلسطيني يرى ان تقديم الخدمات في القطاع العام هو الأكثر مجالا لتفشي الوساطة والمحسوبية وبنسبة ٤٢٪، أما هدر المال العام فجاء في المرتبة الثانية وبنسبة ٢٠٪ من المستطلعة آرائهم. بينما احتلت الرشوة المرتبة الثالثة وبنسبة ١٧٪، أما استخدام الموارد والممتلكات العامة فاحتل المرتبة الرابعة وبنسبة ١٣٪ من مجمل آراء الباحثين.

بالرجوع إلى استطلاعات الرأي السابقة والتي قامت باعدادها أمان يتضح أنه للعام الرابع على التوالي لم يطرأ أي تغيير على اعتقاد المواطنين بان الوساطة والمحسوبية في الخدمات العامة تحتل المراتب الأولى كأكثر أشكال الفساد انتشارا. وبالرغم من ذلك الرأي الذي عكسه استطلاع آراء المواطنين بشأن جريمة الوساطة والمحسوبية فان الإبلاغ عن هذا النوع من الجرائم وكذلك طبيعة القضايا التي حققت بها نيابة مكافحة الفساد أو أحالها ديوان الرقابة المالية والإدارية وكذلك الحالات التي نظرتها محاكم جرائم الفساد عام ٢٠١١ لا تظهر جميعها أن المسؤولين تعاملوا مع ظاهرة الوساطة والمحسوبية باعتبارها جريمة ويجب محاسبة مرتكبيها. وهذا يؤكد أن أحكام قانون مكافحة الفساد غير مُفعلة في هذا النوع من جرائم الفساد. كما أن وعي المواطن والمسؤول بهذه الظاهرة لم يصل بعد إلى الاقتناع أنها جريمة قد يعاقب مرتكبها من ٣-١٥ سنة سجن وفق المادة ٢٥ من قانون مكافحة الفساد المدمج.

كما يلاحظ بعض التغيير في ازدياد وعي الناس بأهمية حفظ المال العام ومنع هدره وأن الحفاظ عليه لا يقع على عاتق الدولة وحدها. ويلاحظ وضوح مفهوم جريمة التكسب الوظيفي كما ظهر في الكثير من قضايا الفساد التي حققت فيها نيابة مكافحة الفساد ومحكمة جرائم الفساد باعتبار أن الكثير منها أدى إلى هدر المال العام.

1. أطراف في السلطة التنفيذية الجبهة الأكثر تأثيرا على قرارات هيئة مكافحة الفساد

آراء المواطنين وانطباعاتهم عن هيئة مكافحة الفساد

أظهرت نتائج الاستطلاع أن نسبة المواطنين الذين يعتقدون بقدرة الهيئة على احداث انخفاض في مستوى الفساد في فلسطين هي ٥٩٪، بينما اعتقد ٣١٪ من المواطنين بعدم قدرة الهيئة على احداث انخفاض في مستوى الفساد في فلسطين. وأفاد ١٠٪ بعدم معرفتهم بذلك، أما بخصوص استقلالية عمل هيئة مكافحة الفساد دون تدخلات تؤثر على قراراتها وسير عملها. بينت الدراسة أن ٤٣٪ من الباحثين يرون ان الهيئة قادرة على العمل باستقلالية. بينما أفاد ٤٦٪ من الباحثين بعدم قدرة الهيئة على العمل دون تدخلات على عملها. وحسب رأي الباحثين الذين لا يعتقدون باستقلالية عمل هيئة مكافحة الفساد رأى ٣٦٪ منهم أن أكثر الجهات دخلا في عمل الهيئة هي مكتب الرئيس. يليها مجلس الوزراء والوزراء بنسبة ١٧٪. بينما ١٣٪ منهم يعتقدون أن الجهة الأكثر دخلا هم المحافظون ورؤساء البلديات. ونفس النسبة ١٣٪ قالوا الأجهزة الأمنية. ١١٪ قالوا المجلس التشريعي. ١٠٪ قالوا قادة الأحزاب.

يتضح من المعطيات السابقة أن هناك تغيير في اعتقاد المواطنين فيما يخص عمل الهيئة. فاللافت للانتباه أن نسبة المواطنين الذين يعتقدون بقدرة الهيئة على احداث انخفاض في مستوى الفساد في فلسطين قد ارتفعت من ٤٥,٧٪ في العام ٢٠١٠ إلى ٥٩٪ في العام ٢٠١١. وهذا يعكس زيادة ثقة المواطنين في دور الهيئة وذلك بعد جهود الهيئة في متابعة بعض ملفات مسؤولين كبار وعلى اهتمام الشارع الفلسطيني بقضايا الفساد والحاجة لمكافحته سواء على الصعيد الرسمي أو الشعبي ورغبة المواطن الفلسطيني فعليا في رؤية تغيير على واقع الفساد. ولكن في المقابل نرى أن الجمهور منقسم في نظريته حول قدرة الهيئة على العمل باستقلالية ودون تدخلات تؤثر على قراراتها وسير عملها ويمكن تفسير هذا الانقسام في الرأي على ضوء الواقع المعاش حتى الآن والقائم على استمرار انطباع المواطنين في عدم وجود ارادة ومحاسبة جادة للفاستدين . أما اعتقاد المواطن الفلسطيني أن أكثر الجهات التي تؤثر على عمل الهيئة هي مكتب الرئيس وهذا يمكن تفسيره بأنه على الرغم من انطباع المواطنين أن استمرار ضعف الارادة السياسية للمسؤولين في تبني سياسة شاملة وجادة لمكافحة جميع كبار الفاسدين والضعف والمماطلة في محاسبة بعض كبار الفاسدين. يمكن

بحسب استطلاع رأي الجمهور فإن القطاع الأهلي لا زال اقل القطاعات تعرضا للفساد. فهو يحتل المرتبة الأخيرة (المرتبة الخامسة) من حيث تعرضه للفساد بالنسبة للقطاعات الأخرى. التي تصدرها القطاع العام. أما أكثر أشكال الفساد انتشارا في القطاع الأهلي فلا تزال الواسطة والمحسوبية والحجابه في التعيينات للوظائف وفي تقديم الخدمات تحتل المراتب الأولى والثانية كأكثر أشكال الفساد انتشارا في القطاع الأهلي. وتأتي هذه النتيجة متقاربة جدا مع استطلاع العام الماضي. وجاء استخدام الموارد لأغراض شخصية أو انتخابية في المرتبة الثالثة. أما في المرتبة الرابعة فجاءت الواسطة والمحسوبية والحجابه في العطاءات والتعاقد مع الموردين. أما في المرتبة الأخيرة فجاءت الرشوة ونسبة ١٤٪.

من الملاحظ هنا تراجع اعتقاد الناس بوجود الرشوة في القطاع الأهلي عن العام الماضي وهذه نتائج منطقية حيث لا تنتشر الرشوة في القطاع الأهلي بشكل كبير لأن هذا القطاع معروف بصفته الخدماتية وبالتالي فرص الرشوة فيه ليست متاحة كالقطاع العام أو الخاص.

أما القطاع الخاص فنجد أن الواسطة والمحسوبية والحجابه في التعيينات للوظائف احتلت المرتبة الأولى كأكثر أشكال الفساد انتشارا في القطاع الخاص ونسبة ٣٠٪ من مجمل آراء المبحوثين وهي نسبة قريبة جدا من استطلاع العام السابق. وفي تقديم الخدمات كانت النسبة ٢٦٪. أما تخصيص مكافآت كبيرة لأعضاء مجلس الإدارة فقد احتلت المرتبة الثالثة ونسبة ١٨٪. وجاء في المرتبة الرابعة كأكثر أشكال الفساد انتشارا في القطاع الخاص حسب رأي المواطن الفلسطيني ونسبة ١٤٪ دفع رشوة للمتنفذين في القطاع العام. أما في المرتبة الخامسة فجاء استخدام موارد الشركة لأغراض شخصية ونسبة ١٢٪.

في المحصلة يمكن القول ان الواسطة والمحسوبية في التعيينات للوظائف وفي تقديم الخدمات احتلت وبحسب آراء المواطنين هو شكل الفساد الأكثر انتشارا في القطاعات الثلاث على حد سواء (العام والخاص والأهلي). مع وجد تفاوت طفيف في نسبة وجودها فنلاحظ انه في القطاع العام أكثرها بينما أقلها في القطاع الخاص. لكنها في كل القطاعات جميعها كانت في المرتبة الأولى.

4. القطاعات الأكثر تعرضا للفساد

ولدى سؤال المواطنين عن أكثر القطاعات تعرضا للفساد جاء القطاع العام في المرتبة الأولى من حيث تعرضه للفساد حسب رأي ٤٣٪ من المبحوثين. وجاءت الأحزاب السياسية في المرتبة الثانية ونسبة ٢٤٪ من حيث أكثر القطاعات تعرضا للفساد في فلسطين. أما المؤسسات الأجنبية العاملة في الأراضي الفلسطينية فجاءت في المرتبة الثالثة من حيث تعرضها للفساد باعتقاد ١٢٪ من المبحوثين. وجاء القطاع الخاص في المرتبة ما قبل الأخيرة حسب رأي ١١٪ من آراء المبحوثين. في حين جاء القطاع الأهلي في المرتبة الأخيرة حسب اعتقاد ١٠٪ من المبحوثين.

لكن من المهم هنا أيضا الانتباه إلى مؤشر آخر بدأ يأخذ مكانة متقدمة حسب آراء المواطنين ألا وهي الرشوة. حيث احتلت في هذا العام المرتبة الثالثة كأكثر أشكال الفساد انتشارا في القطاع العام بعد أن كانت تحتل المراتب الأخيرة في الاستطلاعات السابقة. وعلى الرغم من أن المعطيات لا تشير لوجود الرشوة بشكل كبير في المجتمع الفلسطيني إلا أن أمان حذر من تدني الرواتب وارتفاع مستوى وتكاليف المعيشة وتراجع القوة الشرائية للراتب. كل هذه العوامل قد توفر فرص لانتشار الرشوة الصغيرة خاصة في اجراءات طلب الخدمات المشروعة. وبغض النظر عن مدى دقة انطباق الجمهور حول واقع وجود الرشوة في المجتمع الفلسطيني فان هذا يجب أن يشكل مؤشر خطر بالنسبة لصنّاع القرار للعمل على منع انتشارها قبل أن تصبح عادة متجذرة ومنتشرة في المجتمع الفلسطيني كما حصل في مصر. المغرب. سوريا... الخ.

3. الواسطة ثقافة طاغية في المجتمع الفلسطيني

لدى سؤال المبحوثين اذا ما كانوا يعتبرون الواسطة تساعد في الحصول على خدمة ما. أفاد ٧١٪ منهم بنعم. مقابل ٢٩٪ قالوا لا. ولدى سؤال المبحوثين اذا ما طلبوا خلال العام ٢٠١١ واسطة للحصول على احدى خدمات القطاع العام أجاب ٤١٪ من المبحوثين بنعم. مقابل ٥٩٪ منهم أجابوا لا.

بالرجوع إلى المعطيات السابقة يلاحظ أنه على الرغم من اعتبار الواسطة والمحسوبية والحجابه جريمة يعاقب عليها قانون مكافحة الفساد وتصل عقوبتها حتى ١٥ عاما. إلا أن المواطن الفلسطيني لا يزال يعتبر ونسبة كبيرة أن الواسطة تساعد في الحصول على خدمات القطاع العام بشكل أسرع وأفضل. وأن تقريبا نصف عدد المبحوثين استخدموا خلال العام ٢٠١١ واسطة للحصول على احدى خدمات القطاع العام.

وهذا يدل ان ممارسة الواسطة منتشرة في المجتمع الفلسطيني وتمارسها معظم شرائح المجتمع الفلسطيني وأن مواجهتها تحتاج إلى استراتيجية وطنية شاملة. أساسها بناء ثقافة رافضة لممارسة هذا السلوك السلبي. وبحسب العديد من الدراسات والتقارير التي قامت باعدادها أمان وغيرها من المؤسسات يتضح أن مكافحة الواسطة تتطلب البدء بالتوعية بمخاطر الواسطة وادماج مفاهيم النزاهة والشفافية بمعانيها في السلوك والممارسة اليومية واضرارها ضمن مناهج التعليم الابتدائي اضافة الى تدريس هذه القيم في الجامعات والمعاهد الفلسطينية. اضافة إلى تعاون كافة أطراف المجتمع من أحزاب سياسية و منظمات المجتمع المدني والحكومة والمؤسسات الدينية على التوعية بضرورة التوقف عن ممارسة الواسطة كشكل من أشكال الفساد في المجتمع الفلسطيني. الى جانب تعزيز العمل بالبيات شفافة في تقديم الخدمات وتكافؤ الفرص في شغل الوظائف ومحاسبة جادة للأشخاص الذين يخالفون هذه المبادئ. ونشر الوعي والالتزام بمبادئ مدونات السلوك.

الثانية وبنسبة ٢٠٪ من آراء الباحثين. وتأتي في المرتبة الثالثة وزارة الشؤون الاجتماعية وبنسبة ١٦٪. تلاها في المرتبة الرابعة وبنسبة ١٥٪ من آراء الباحثين وزارة الاقتصاد الوطني.

وفيما يتعلق بخدمات القطاع العام الأكثر مجالا للفساد. بينت الدراسة أن التعيينات والترقيات تعتبر الأكثر مجالا للفساد برأي غالبية الباحثين. حيث أشار لذلك ٤٢٪ من الباحثين. وجاءت خدمة توزيع المساعدات العينية والمالية في المرتبة الثانية حسب اعتقاد ١٤٪ من آراء الباحثين. أما الخدمات الصحية فجاءت في المرتبة الثالثة حسب ما أفاد به ٩٪ من آراء الباحثين. في حين أن الخدمات العامة (مياه. كهرباء. اتصالات) والجمارك والضريبة وخدمات المحاكم والتقاضى ظهرت في المرتبة الرابعة بشكل متساو حسب ما أشار لذلك ٨٪ من الباحثين.

يرجع ذلك إلى أن عدد الوظائف في الضفة أكبر منه في قطاع غزة. ومن الملاحظ أيضا وفيما يخص خدمات القطاع الصحي والفساد بشأنه ولدى استقراء النتائج تبين أن نسبة من يعتقدون بذلك جاء أعلى في غزة منه في الضفة وحيث جاءت النتيجة كالتالي ٧٪ في الضفة و١٣٪ في غزة. ولتفسير ذلك يمكن تفهم أن نسبة تعامل أهالي غزة مع خدمات القطاع الصحي هي أعلى بكثير من الضفة. عدد الجرحى والمصابين لاسيما بعد الحرب الاخيرة على غزة. وطلب الحصول على تحويلات للعلاج في الخارج يعني ان نسبة المواطنين الذين يطلبون خدمات القطاع الصحي في غزة أكبر من الضفة. ويعود ذلك أيضا إلى أن التغطية لهذه التحويلات يتم من دائرة العلاج في الخارج لدى وزارة الصحة في الضفة. وأن السلطة في غزة تحصل على رسوم على هذه التحويلات!! ما شجع ظاهرة التحويلات وأدى ذلك في أحيان كثيرة إلى هدر المال العام.

6. ما زال انطباع المواطنين أن ضعف الرقابة والمساءلة والمحاسبة من أكثر أسباب انتشار الفساد عام 2011

فيما يتعلق بأسباب انتشار الفساد أشار ٢٢٪ من الباحثين أن السبب الأول هو في عدم جدية محاسبة كبار الفاسدين. بينما أفاد ٢١٪ منهم إلى أن السبب الثاني هو دور الاحتلال الإسرائيلي في خلق بيئة مشجعة للفساد. في حين اعتبر ١٩٪ من الباحثين أن السبب الثالث في انتشار الفساد يتمثل في ضعف سيادة القانون. أما السبب الرابع فهو في ضعف المؤسسات الرقابية كما أفاد ١٥٪ من الباحثين. كما اعتبر ١٤٪ من الباحثين أن قلة وعي المواطنين بأشكال الفساد وأهمية الإبلاغ هي السبب الخامس من أسباب انتشار الفساد.

يلاحظ في اسباب انتشار الفساد أنها جاءت قريبة جدا من نتائج الاستطلاع السابق. ويتضح أن عدم الرقابة من المجلس التشريعي وضعف ديوان الرقابة بسبب استمرار عدم تعيين رئيس له وعدم فعالية دور لجان الرقابة الداخلية ودوائر الشكاوى وضعف سيادة القانون لا زال يشكل برأي المواطن السبب الأهم

نلاحظ من المعطيات السابقة أن الاحزاب السياسية تقف في المرتبة الثانية بعد القطاع العام من حيث كونها أكثر القطاعات تعرضا للفساد. ويبدو أن ثقة الجمهور الفلسطيني بالاحزاب السياسية لا زالت ضعيفة. وان استمرار ضعف الإدارة السياسية الفعلية لدى الاحزاب السياسية لمكافحة الفساد يسمح بانتشار الفساد وأن المؤسسات التي تتولى ادارة الحكم سواء في الضفة أو في القطاع تلصق بها الصفة الفصائلية والحزبية. ان استمرار حصول الأحزاب السياسية على مراتب متقدمة في وجود الفساد فيها يعتبر مؤشر قوي ورسالة واضحة للاحزاب السياسية الفلسطينية على ضرورة تغيير النهج الذي تسير عليه وأن الاستمرار في اللامبالاة.

وباستقراء باقي نتائج الاستطلاع نرى أن المؤسسات الأجنبية العاملة في الأراضي الفلسطينية احتلت المرتبة الثالثة من حيث أكثر القطاعات تعرضا للفساد في فلسطين وبالرجوع إلى التوزيع النسبي لهذه النقطة بالتحديد في الضفة وغزة تبين أن ٨٪ فقط في الضفة يعتقدون ذلك بينما النسبة الأكبر وهي ١٩٪ في غزة وربما ذلك راجع لطبيعة عمل هذه المؤسسات والتي هي أكثر في غزة كمساعدات واغاثة. وأشارت الدراسة التي أعدتها أمان تحت عنوان "واقع الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية الأجنبية العاملة في فلسطين" إلى ضعف الشفافية في عمل هذه المؤسسات الأجنبية اضافة إلى ضعف في نظام المساءلة الفلسطيني لها.

5. انطباع المواطنين بأن مؤسسات السلطة التنفيذية الأكثر مجالا لانتشار الفساد

الوزارات. الأجهزة الامنية. ومؤسسة الرئاسة. هي أكثر الجهات لانتشار بيئة الفساد فيها مع اختلاف الترتيب عام عن عام آخر. إذ أفاد ٢٧٪ من الباحثين أن الوزارات هي أكثر المؤسسات العامة مجالا للفساد. يليها في المرتبة الثانية الأجهزة الأمنية باعتقاد ٢٢٪ من الباحثين. أما مؤسسة الرئاسة فقد جاءت في المرتبة الثالثة حسب اعتقاد ١٥٪ من المستطلعة آراءهم. ما عكس تحسن في وضع مؤسسة الرئاسة عن العام السابق.

تعكس هذه النسب استمرار ظاهرة فقدان المصادقية لدى أهم مؤسسات المجتمع الفلسطيني سواء الوزارية أو الأمنية أو الرئاسية أو المؤسسات الأجنبية. والملاحظ في استطلاع العام ٢٠١١ تراجع اعتقاد الناس عن وجود الفساد في الأجهزة الأمنية كأكثر المؤسسات العامة التي يوجد فيها فساد. ليحل مكانها المؤسسات العامة أي الوزارات وبالتحديد وزارات لها علاقة بتقديم خدمات مباشرة للجمهور. والسبب في ذلك يعود الى الوقت والظرف الذي نفذ فيه الاستطلاع. حيث انتشرت الاقوويل والتحقيقات في قضايا فساد مع مسؤولين كبار. ما خلق ازمة ثقة ما بين المواطن الفلسطيني والوزارات التي تقدم خدمات مباشرة. ولكن من اللافت في استطلاع الرأي لهذا العام أن تكون وزارة المالية من الوزارات الأكثر لانتشار الفساد فيها مع انها ليست وزارة خدمتية. وجاءت وزارة الصحة في المرتبة

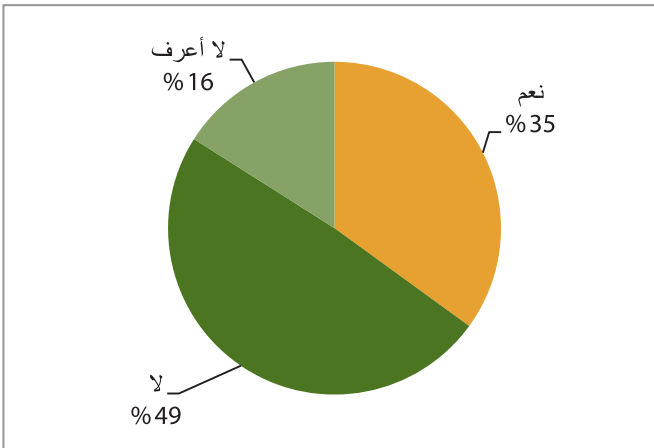
8. حتى يستطيع الاعلام القيام بدور أكبر للكشف عن الفساد مطلوب من الحكومة اصدار تعليمات تتيح المعلومات للجميع

أشارت نتائج الاستطلاع أن ٣٥٪ من المبحوثين يرون أن وسائل الاعلام الفلسطينية قامت بدورها في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد حصات في العام ٢٠١١. بينما أفاد النصف تقريبا ٤٩٪ من المبحوثين أن وسائل الاعلام لم تقم بدورها في الكشف عن قضايا فساد. وأشار الباقي ١١٪ لعدم معرفتهم.

لعبت وسائل الاعلام دورا ملحوظا خلال العام ٢٠١١ فقد تم إثارة العديد من القضايا المتعلقة بالمساءلة ومكافحة الفساد وذلك من خلال تنظيم حلقات تلفزيونية لمساءلة عدد من المسؤولين وعقد جلسات استماع لمسؤولين في مواقع وظيفية مختلفة لمناقشة العديد من القضايا التي أثرت حولها شبهات فساد. من أمثلة ذلك تأجيل الانتخابات، فساد بعض الأغذية والأدوية، إضافة إلى التحسن في موضوع الحريات المتعلقة في قضايا النشر أو حرية الصحفيين. إلا أنه ومن جانب آخر هناك تقصير من قبل وسائل الاعلام الفلسطينية فيما يخص اعداد تقارير استقصائية تناول قضايا فساد إما بسبب عدم توفر المعلومات اللازمة لذلك أو خوفا من العواقب الناجمة عن ذلك.

إن عدم وجود قانون يحق للمواطن من خلاله الحصول على المعلومات من جهة والمفهوم الخاطئ لدى عدد واسع من المسؤولين بشأن أهمية تداول المعلومات ما زال يشكل أهم القيود على عمل الاعلام والاعلاميين والباحثين والذي يتطلب فورا اصدار تعليمات مباشرة من مجلس الوزراء تحدد فقط طبيعة المعلومات المقيدة وابعاحه جميع المعلومات الأخرى واحترام هذا المبدأ من قبل الجميع. وهنا يبرز موضوع الرقابة الذاتية لدى الصحفيين التي تلعب دورا مهما في عدم الخوض في قضايا فساد كبيرة خاصة في ظل غياب الإطار القانوني الذي يفترض أن يوفر لهم الحماية القانونية اللازمة لهؤلاء الصحفيين.

دور وسائل الإعلام في الكشف عن الفساد



في استمرار وجود الفساد. المواطن يرى ضعف الجهات الرقابية. وهذه مؤشرات يفترض بها أن تلفت انتباه صانع القرار وهيئات الرقابة الرسمية إلى ضرورة العمل على استكمال آليات مكافحة الفساد في فلسطين والعمل فعليا على محاسبة شفافا لجميع كبار الفاسدين والذين لا تسقط الجرائم التي ارتكبوها بالتقدم حتى تتغير هذه القنوات لدى المواطن الفلسطيني ويتولد لديه الشعور بأن القانون فوق الجميع.

7. الإبلاغ عن الفساد

لدى سؤال المواطنين حول استعدادهم للإبلاغ عن فعل فساد. أظهرت الدراسة أن غالبية المبحوثين وبنسبة ٦٠٪ سيقومون بالإبلاغ عن فعل الفساد فيما اذا كانوا ضحايا له. بينما افاد ٥٩٪ من المبحوثين استعدادهم للإبلاغ عن فعل فساد كشهود. مقابل ٢٧٪ أجابوا بأنهم لن يقوموا بذلك بينما أفاد ١٤٪ من المبحوثين أنهم لا يعرفون. وقد جاءت هذه النسب قريبة من نتائج الاستطلاع السابق. نلاحظ تقارب نسبة المواطنين الذين هم على استعداد للإبلاغ عن افعال الفساد كشهود ونسبة المواطنين المستعدين للإبلاغ كضحايا مما يعني ان هناك تنامي في وعي الجمهور الفلسطيني باهمية الإبلاغ عن افعال الفساد. بالرغم أن سجلات مركز أمان للمناصرة والإرشاد القانوني أشارت إلى عدم وضوح جرائم الفساد وأن المواطن ما زال يخلط بين جرائم الفساد والجرائم الأخرى وسوء الإدارة.

يتضح أن موضوع الإبلاغ عن الفساد وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية بدأ يأخذ منحى مختلفا من حيث ثقافة المجتمع في الإبلاغ عن الفساد واعتبار من يبلغ عن الفساد بأنه واثي أو ارتكب عمل خاطئ ويتضح هذا التغيير في طبيعة الاجابات لدى المواطنين وتزايدها بإجاء الاستعداد للإبلاغ عن الفساد سواء كان شاهدا أو ضحية. الأمر الذي كان مرفوضا من قبل. ومع ذلك وعلى الرغم من التغيير الملموس على صعيد ثقافة الإبلاغ عن الفساد يرى المواطنون أن هناك اسبابا قد حول دون الإبلاغ عن الفساد أهمها وأولها عدم القناعة بجدوى التبليغ لأنه لن تتخذ الاجراءات بحق الفاسدين. يليه الخوف من التعرض للمضايقة والانتقام. أما السبب الثالث فيعود إلى عدم وجود حماية كافية للمواطنين المبلغين. والأهم من ذلك كله اعتقاد المواطنين وبنسبة ٥٧٪ أن العقوبات المفروضة على جرائم الفساد غير رادعة.

ان آراء المواطنين حول الاسباب التي حول دون الإبلاغ عن الفساد منطقية جدا. خاصة في ظل ضعف الامكانيات المتاحة على أرض الواقع لتوفير حماية للمبلغين عن الفساد. عدم توفر الامكانيات المالية والبشرية الكافية لدعم موضوع حماية المبلغين أو الشهود أو الضحايا لقضايا فساد. ومن جانب آخر ان عدم محاسبة كبار الفاسدين يشكل سببا قويا لعدم تقدم المواطن للإبلاغ عن حالة فساد ويرتبط بذلك أيضا عدم وجود عقوبات رادعة وهنا يأتي دور هيئة مكافحة الفساد والجهات الرسمية للعمل على تغيير هذا الواقع وتغيير بعض التشريعات مثل جريمة الرشوة من جنحة إلى جناية. إضافة إلى تعزيز الأحكام الخاصة بالجرائم الاقتصادية.

9. الجرائم الاقتصادية واهتمام المواطنين الفلسطينيين بها

تم في هذا الاستطلاع قياس رأي الجمهور حول أكثر الجرائم الاقتصادية خطورة فيما يخص الدواء والغذاء والتهرب الضريبي. وقد أظهرت النتائج أن ٣٩٪ من المستطلعة آرائهم يعتقدون أن التلاعب بالأغذية يليها التلاعب بالأدوية من أخطر الجرائم الاقتصادية بينما رأى ٢٢٪ منهم أن جريمة التهرب الضريبي هي من أخطر الجرائم الاقتصادية.

من الطبيعي والمنطقي أن لقضايا الغذاء والدواء والفساد المرتبط فيهم يحتل الحيز الأكبر من اهتمام المواطن الفلسطيني العادي بينما الاهتمام بالتهرب الضريبي والخاسر التي تتكبدها الدولة الناجمة عن التهرب الضريبي تعتبرهدر كبير للمال العام ومن أشكال الفساد التي لا بد من الاهتمام بها وبالنتائج المترتبة عنها. والتي ذات علاقة بالتجار والمهنيين وبشكل خاص تجار قطاع غزة الذين لم يقوموا بتسليم فواتير الضريبة المضافة عام ٢٠١١ والذي ألحق ضرر بملايين الشواقل التي استفادت منها الحكومة الاسرائيلية.

10. الفساد انخفض عام 2011 حسب رأي المواطنين الفلسطينيين

ختاماً أظهرت نتائج الدراسة أن ٣٤٪ من المبحوثين قالوا أن الفساد قد ازداد في العام ٢٠١١. بينما أفاد ٣٣٪ منهم أن الفساد انخفض خلال العام نفسه. و٢٨٪ من المبحوثين رأوا أنه لم يحصل تغيير على مستوى الفساد في فلسطين لنفس العام. وبمقارنة هذه النتائج مع العام الماضي ٢٠١٠ تبين أن تحسناً طرأ على اعتقاد الجمهور الفلسطيني حول وضع الفساد في فلسطين حيث انخفضت النسبة من ٤٥٪ في العام ٢٠١٠ إلى ٣٤٪ في العام ٢٠١١. علماً أن توقعات الجمهور في العام الماضي رأيت أن الفساد سيزداد بنسبة ٥٢٪. وربما يعود هذا التحسن إلى ما يلاحظ الشارع الفلسطيني من متابعات للملفات فساد وحويل وزراء للتحقيق معهم في شبهات فساد.

منهجية البحث

3. جمع البيانات:

عمل في إجراء هذا البحث ٣٥ باحثاً وباحثة من لديهم خبرة طويلة في البحوث الميدانية، حيث خضع هؤلاء الباحثون في ورشات عمل متخصصة ناقشت أهداف الاستطلاع ومنهجية العمل والاستمارة. وكان ذلك بالتعاون مع أمان.

الاختبار القبلي للاستمارة:

تم إجراء اختبار قبلي للاستمارة على عينة حجمها ٢٠ للتأكد من صلاحيتها قبل التنفيذ. مما مكن من إجراء التعديلات اللازمة استناداً إلى هذا الاختبار.

تحليل البيانات:

تم تحليل البيانات من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS بعد إجراء المراجعة والمعالجة الكاملة لهذه البيانات.

في إطار التحضير والإعداد لإصدار تقرير الفساد السنوي للعام ٢٠١١، والذي يعتمد على العديد من المحاور والمكونات والتي إحداهما تضمين نتائج وتحليل استطلاع رأي الجمهور الفلسطيني حول حالة الفساد في الأراضي الفلسطينية. قام الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان بتكليف مركز قياس للاستطلاعات والدراسات المسحية بتنفيذ استطلاعاً للرأي حول الفساد في مناطق السلطة الفلسطينية. حيث قام مركز قياس بإجراء الاستطلاع خلال الفترة ما بين ٣ - ٩ أيلول ٢٠١١. بلغ حجم العينة ١٠٠٠ فرداً من أعمارهم ١٨ عاماً فما فوق. منها (١٢٠) في الضفة الغربية (بما فيها القدس). و(٣٨٠) في قطاع غزة موزعة في ٥٠ جماعاً سكنياً. حيث أجريت المقابلات وجهاً لوجه وفي المنازل.

1. الاستمارة:

تم تصميم الاستمارة بالتعاون مع الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة-أمان والتي شملت كافة الأسئلة التي تغطي أهداف الاستطلاع.

2. العينة:

تم اختيار العينة باستخدام الأسلوب العيني متعدد المراحل بعد تقسيم العينة الكلية إلى طبقتين (الضفة الغربية وقطاع غزة) وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠٠٧ الذي نفذته الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. بعد ذلك تم توزيع حجم العينة على المحافظات ليعكس الوزن الحقيقي لكل منها. ومن ثم اختيار التجمعات السكانية لكل محافظة اعتماداً على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن. وفي كل تجمع تم اختيار بلوك أو بلوكين بشكل عشوائي ليتم العمل فيها. وتم اختيار المنازل في هذه البلوكات باستخدام العينة العشوائية المنتظمة. أما داخل المنزل فقد تم استخدام الجدول المتخصص في اختيار العينات Kish لاختيار أفراد العينة.

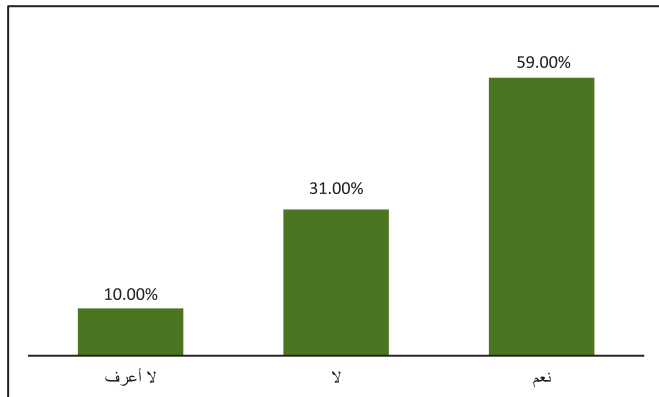
نتائج إستطلاع الرأي العام حول الفساد لعام 2011

2-1: أثر هيئة مكافحة الفساد في إنخفاض مستوى الفساد:

أما فيما يتعلق بأثر الهيئة في إحداث إنخفاض في مستوى الفساد بفلسطين. أجاب 59% من الذين يعلمون بوجود هيئة مكافحة الفساد بنعم (61% في الضفة الغربية، 55% في قطاع غزة). بينما قال 31% منهم لا (26% في الضفة الغربية، 40% في قطاع غزة). في حين أن 10% منهم أفادوا لا أعرف (13% في الضفة الغربية، 5% في قطاع غزة).

جدول (1 - 2): أثر هيئة مكافحة الفساد في إنخفاض مستوى الفساد

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	
59%	55%	61%	نعم
31%	40%	26%	لا
10%	5%	13%	لا أعرف
100%	100%	100%	المجموع



شكل (1 - 2): أثر هيئة مكافحة الفساد في إنخفاض مستوى الفساد

وبالمقارنة مع إستطلاع أمان لعام 2010، فقد حصل إرتفاع واضح في نسبة من يعتقدون بذلك حوالي 12%، حيث ارتفعت النسبة من 47% في عام 2010، إلى 59% في إستطلاع عام 2011.

1. هيئة مكافحة الفساد:

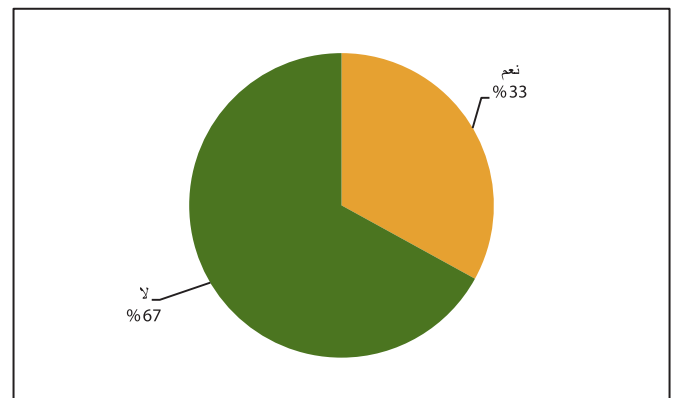
يتناول هذا القسم قياس المؤشرات المتعلقة بهيئة مكافحة الفساد، من حيث معرفة الجمهور الفلسطيني بهيئة مكافحة الفساد كهيئة رسمية، وأثرها على إنخفاض مستوى الفساد في فلسطين، ودرجة إستقلاليتها في عملها دون تدخلات في قراراتها.

1-1: المعرفة بوجود هيئة مكافحة الفساد:

فحول معرفة المبحوثين بوجود هيئة رسمية لمكافحة الفساد في فلسطين أشارت الدراسة إلى أن 33% منهم أجابوا بنعم (نفس النسبة تقريبا في الضفة والقطاع)، بينما 67% منهم قالوا لا (نفس النسبة تقريبا في الضفة والقطاع).

جدول (1-1): المعرفة بوجود هيئة رسمية لمكافحة الفساد

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	
33%	33%	34%	نعم
67%	67%	66%	لا
100%	100%	100%	المجموع



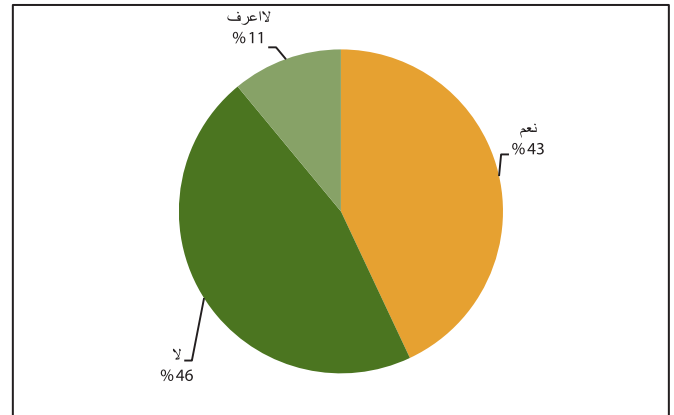
شكل (1 - 1): المعرفة بوجود هيئة رسمية لمكافحة الفساد في فلسطين

3-1: إستقلالية عمل هيئة مكافحة الفساد:

أما بخصوص إستقلالية عمل هيئة مكافحة الفساد دون تدخلات تؤثر على قراراتها وسير عملها. بينت الدراسة أن ٤٣٪ من الذين يعلمون بوجود الهيئة أفادوا بنعم (٤٥٪ في الضفة الغربية، ٤١٪ في قطاع غزة). بينما ٤٦٪ منهم قالوا لا (٤٣٪ في الضفة الغربية، ٥٢٪ في قطاع غزة). و١١٪ من المبحوثين أجابوا لا أعرف (١٣٪ في الضفة الغربية، ٧٪ في قطاع غزة).

جدول (١ - ٣): إستقلالية عمل هيئة مكافحة الفساد

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	
43%	41%	45%	نعم
46%	52%	42%	لا
11%	7%	13%	لا أعرف
100%	100%	100%	المجموع



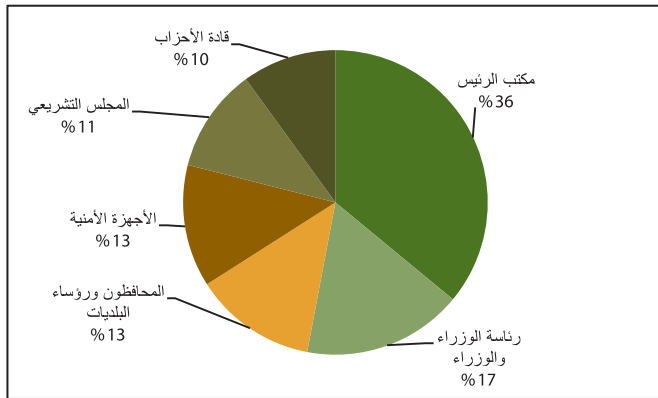
شكل (١ - ٣): إستقلالية عمل هيئة مكافحة الفساد

وبالمقارنة مع نتائج إستطلاع أمان لعام ٢٠١٠، يتبين من الدراسة أن ارتفاعاً واضحاً حدث في إعتقاد المبحوثين حول إستقلالية هيئة مكافحة الفساد بنسبة ١٦٪، حيث بلغت النسبة ٢٧٪ في إستطلاع عام ٢٠١٠، بينما في إستطلاع ٢٠١١ بلغت النسبة ٤٣٪.

وحسب رأي المبحوثين الذين لا يعتقدون بإستقلالية عمل هيئة مكافحة الفساد (٤٦٪)، رأى ٣٦٪ منهم أن أكثر الجهات تدخلاً في عمل الهيئة هي مكتب الرئيس (٤٣٪ في الضفة الغربية، ٢٧٪ في قطاع غزة). يليها مجلس الوزراء والوزراء بنسبة ١٧٪ (١٦٪ في الضفة الغربية، ١٧٪ في قطاع غزة). بينما ١٣٪ منهم يعتقدون أن الجهة الأكثر تدخلاً هم المحافظون ورؤساء البلديات (١٦٪ في الضفة الغربية، ٩٪ في قطاع غزة). ونفس النسبة ١٣٪ قالوا الأجهزة الأمنية (١٥٪ في الضفة الغربية و٩٪ في قطاع غزة). بينما إعتبر ١١٪ أنه المجلس التشريعي (٦٪ في الضفة الغربية، ١٨٪ في قطاع غزة). في حين يعتقد ١٠٪ أن قادة الأحزاب هم الأكثر تدخلاً (٤٪ في الضفة الغربية، ١٩٪ في قطاع غزة).

جدول (١ - ٤): الجهات الأكثر تدخلاً في عمل هيئة مكافحة الفساد بحسب رأي المبحوثين

الجهة	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
مكتب الرئيس	43%	27%	36%
رئاسة الوزراء والوزراء	16%	17%	17%
الحافظون ورؤساء البلديات	16%	9%	13%
الأجهزة الأمنية	15%	10%	13%
المجلس التشريعي	6%	18%	11%
قادة الأحزاب	4%	19%	10%
المجموع	100%	100%	100%



شكل (١ - ٤): الجهات الأكثر تدخلاً في عمل هيئة مكافحة الفساد

2. أشكال الفساد الأكثر إنتشاراً:

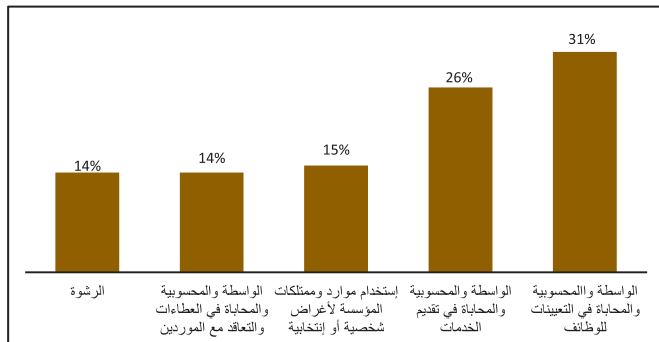
يتناول القسم الثاني من الدراسة قياس رأي المبحوثين حول أشكال الفساد الأكثر إنتشاراً في القطاع الحكومي والقطاع الأهلي والقطاع الخاص. وتتضمن: الوساطة والمحسوبية والمحاباة في تقديم الخدمات العامة، هدر المال العام على المصالح الخاصة، إستخدام الموارد والممتلكات العامة لأغراض شخصية، التكبسب من الوظيفة العامة، الرشوة.

2-2: أشكال الفساد الأكثر إنتشارا في القطاع الأهلي:

فيما يتعلق بأشكال الفساد في القطاع الأهلي، بينت نتائج الدراسة أن 31% من المبحوثين أشاروا إلى أن الوساطة والمحسوبية والحجابه في التعيينات للوظائف هي أبرز أشكال الفساد في هذا القطاع (23% في الضفة الغربية، 26% في قطاع غزة). يليها الوساطة والمحسوبية والحجابه في تقديم الخدمات حيث أفاد بذلك 26% من المبحوثين (26% في الضفة الغربية و26% في قطاع غزة). وقال 15% استخدام موارد وممتلكات المؤسسة لأغراض شخصية أو إنتخابية (16% في الضفة الغربية، 15% في قطاع غزة). مقابل 14% رأوا أن الوساطة والمحسوبية والحجابه في العطاءات والتعاقد مع الموردين (14% في الضفة الغربية، 11% في قطاع غزة). وأيضا 14% منهم أشاروا إلى الرشوة (11% في الضفة الغربية، 17% في قطاع غزة).

جدول (2 - 2): أشكال الفساد الأكثر إنتشارا في القطاع الأهلي

شكل الفساد	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
الوساطة والمحسوبية والحجابه في التعيينات للوظائف	33%	26%	31%
الوساطة والمحسوبية والحجابه في تقديم الخدمات	26%	26%	26%
إستخدام موارد وممتلكات المؤسسة لأغراض شخصية أو إنتخابية	16%	15%	15%
الوساطة والمحسوبية والحجابه في العطاءات والتعاقد مع الموردين	14%	16%	14%
الرشوة	11%	17%	14%
المجموع	100%	100%	100%



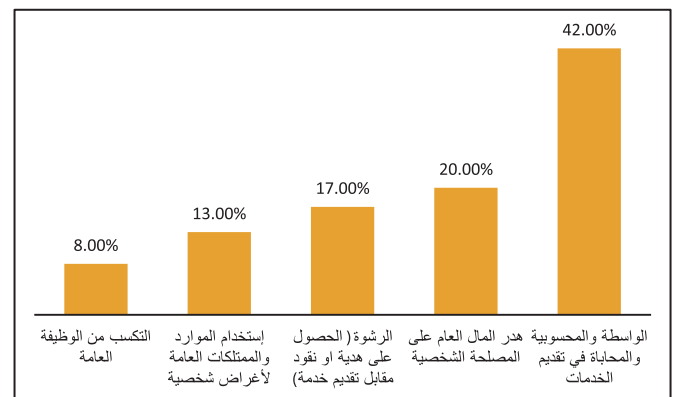
شكل (2 - 2): أشكال الفساد الأكثر إنتشارا في القطاع الأهلي

1-2: أشكال الفساد الأكثر إنتشارا في القطاع الحكومي:

أظهرت نتائج الدراسة أن 42% من المبحوثين يعتقدون أن أكثر أشكال الفساد إنتشارا في القطاع الحكومي هي الوساطة والمحسوبية والحجابه في تقديم الخدمات (46% في الضفة الغربية، 35% في قطاع غزة). بينما يرى 20% منهم أنه هدر المال العام على المصلحة الشخصية، و17% من المبحوثين قالوا ان الرشوة (الحصول على هدية او نقود مقابل تقديم خدمة) هي الأكثر إنتشارا (15% في الضفة الغربية، 20% في قطاع غزة). وأعتبر 13% منهم انها إستخدام الموارد والممتلكات العامة لأغراض شخصية (9% في الضفة الغربية، 18% في قطاع غزة). و 8% أفادوا أن التكسب من الوظيفة العامة هي الأكثر إنتشارا (8% في الضفة الغربية، 9% في قطاع غزة).

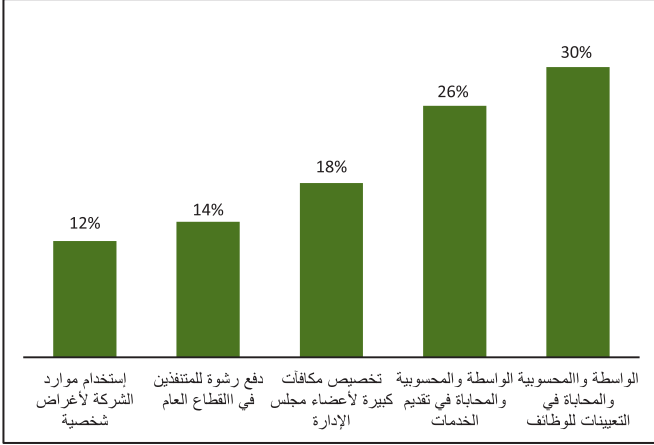
جدول (2 - 1): أشكال الفساد الأكثر إنتشارا في القطاع الحكومي

شكل الفساد	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
الوساطة والمحسوبية والحجابه في تقديم الخدمات	46%	35%	42%
هدر المال العام على المصلحة الشخصية	22%	18%	20%
الرشوة (الحصول على هدية او نقود مقابل تقديم خدمة)	15%	20%	17%
إستخدام الموارد والممتلكات العامة لأغراض شخصية	9%	18%	13%
التكسب من الوظيفة العامة	8%	9%	8%
المجموع	100%	100%	100%



شكل (2 - 1): أشكال الفساد الأكثر إنتشارا في القطاع الحكومي

2-3: أشكال الفساد الأكثر إنتشاراً في القطاع الخاص:



شكل (٢ - ٣): أشكال الفساد الأكثر إنتشاراً في القطاع الخاص

3. المؤسسات العامة الأكثر تعرضاً للفساد في فلسطين:

يتناول هذا القسم من الدراسة قياس مؤشرات تعرض القطاعات المختلفة العاملة في فلسطين والتي تتضمن : القطاع العام، القطاع الخاص، القطاع الأهلي، الأحزاب السياسية، المؤسسات الأجنبية العاملة في الأراضي الفلسطينية. كما يستعرض هذا القسم من الدراسة قياس درجة الفساد في المؤسسات العامة كالوزارات والأجهزة الأمنية ، وكذلك المؤسسات العامة غير الوزارية كسلطة المياه وسلطة الطاقة.

بينت الدراسة أن الواسطة والمحسوبية والمحاسبة والمحاسبة في التعيينات للوظائف تعتبر برأي المبحوثين أكثر اشكال الفساد إنتشاراً في القطاع الخاص حيث أشار إلى ذلك ٣٠٪ (٣٤٪ في الضفة الغربية، ٢٣٪ في قطاع غزة). كما أفاد ٢٦٪ من المبحوثين إلى أن الواسطة والمحسوبية والمحاسبة في تقديم الخدمات تحتل الدرجة الثانية في أشكال الفساد بهذا القطاع (٢٧٪ في الضفة الغربية، ٢٥٪ في قطاع غزة). وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هذين الشكلين من الفساد يحتلان نفس المرتبة في القطاع الأهلي. أما تخصيص مكافآت كبيرة لأعضاء مجلس الإدارة فقد جاءت بالمرتبة الثالثة في أشكال الفساد بهذا القطاع حسب ما أشار إليه ١٨٪ من المبحوثين (١٨٪ في الضفة الغربية، ١٨٪ في قطاع غزة). بينما ذكر ١٤٪ منهم إلى دفع رشوة للمتنفذين بالقطاع العام باعتبارها أحد أشكال الفساد (١٣٪ في الضفة الغربية، ١٧٪ في قطاع غزة). أما إستخدام موارد الشركة لأغراض خاصة فقد جاءت في المرتبة الأخيرة من أشكال الفساد في هذا القطاع بنسبة ١٢٪ (٨٪ في الضفة الغربية، ١٧٪ في قطاع غزة).

جدول (٢ - ٣): أشكال الفساد الأكثر إنتشاراً في القطاع الخاص

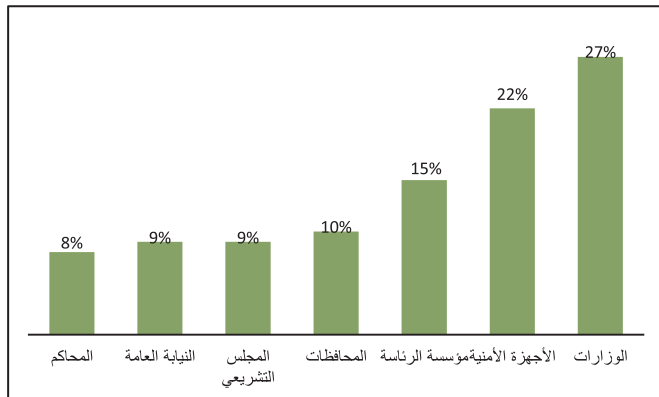
شكل الفساد	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
الواسطة والمحسوبية والمحاسبة في التعيينات للوظائف	34%	23%	30%
الواسطة والمحسوبية والمحاسبة في تقديم الخدمات	27%	25%	26%
تخصيص مكافآت كبيرة لأعضاء مجلس الإدارة	18%	18%	18%
دفع رشوة للمتنفذين في القطاع العام	13%	17%	14%
إستخدام موارد الشركة لأغراض شخصية	8%	17%	12%
المجموع	100%	100%	100%

3-2: المؤسسات العامة الأكثر تعرضاً للفساد:

أظهرت نتائج الدراسة . أن الوزارات هي أكثر المؤسسات العامة عرضة للفساد برأي 27% من المبحوثين (33% في الضفة الغربية. 19% في قطاع غزة). يليها بالمرتبة الثانية الأجهزة الأمنية بإعتقاد 22% منهم (20% في الضفة الغربية. 25% في قطاع غزة). أما مؤسسة الرئاسة فقد جاءت بالمرتبة الثالثة حسب 15% من المبحوثين (15% في الضفة الغربية. 17% في قطاع غزة). في حين احتلت المحافظات المرتبة الرابعة في مجال الفساد حسب ما افاد به 10% من المبحوثين (11% في الضفة الغربية. 8% في قطاع غزة). وتساوت النسبة لكل من المجلس التشريعي والنيابة العامة (9% حيث جاء ترتيبهما في المرتبة الخامسة بنسبة 9% من المبحوثين (المجلس التشريعي: 10% في الضفة الغربية. 8% في قطاع غزة). (النيابة العامة: 6% في الضفة الغربية. 11% في قطاع غزة). أما المحاكم فقد جاءت في المرتبة الأخيرة في مجال الفساد بنسبة 8% من المبحوثين (5% في الضفة الغربية. 12% في قطاع غزة).

جدول (3 - 2): المؤسسات العامة الأكثر تعرضاً للفساد

المؤسسة العامة	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
الوزارات	33%	19%	27%
الأجهزة الأمنية	20%	25%	22%
مؤسسة الرئاسة	15%	17%	15%
المحافظات	11%	8%	10%
المجلس التشريعي	10%	8%	9%
النيابة العامة	6%	11%	9%
المحاكم	5%	12%	8%
المجموع	100%	100%	100%



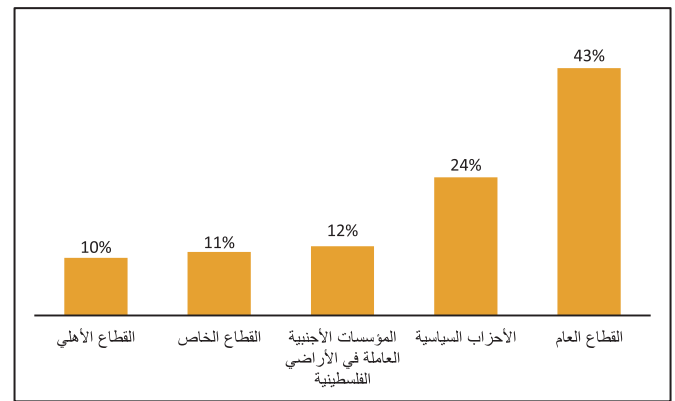
شكل (3 - 2): المؤسسات العامة الأكثر تعرضاً للفساد

3-1: القطاع الأكثر تعرضاً للفساد في فلسطين:

فقد أظهرت نتائج الدراسة . أن القطاع العام يأتي بالمرتبة الأولى من حيث الأكثر عرضة للفساد حسب رأي 43% من المبحوثين (49% في الضفة الغربية. 33% في قطاع غزة). وتليه الأحزاب السياسية بالمرتبة الثانية حسب ما أفاد به 24% من المبحوثين (25% في الضفة الغربية. 21% في قطاع غزة). بينما جاءت المؤسسات الأجنبية العاملة في الأراضي الفلسطينية بالمرتبة الثالثة من حيث تعرضها للفساد بإعتقاد 12% من المبحوثين (8% في الضفة الغربية. 19% في قطاع غزة). أما القطاع الخاص فقد احتل المرتبة الرابعة حسب رأي 11% من المبحوثين (8% في الضفة الغربية. 17% في قطاع غزة). في حين جاء القطاع الأهلي في المرتبة الأخيرة حسب أعتقاد 10% من المبحوثين (10% في الضفة الغربية. 10% في قطاع غزة).

جدول (3 - 1): القطاعات الأكثر تعرضاً للفساد في فلسطين

القطاع	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
القطاع العام	49%	33%	43%
الأحزاب السياسية	25%	21%	24%
المؤسسات الأجنبية العاملة في الأراضي الفلسطينية	8%	19%	12%
القطاع الخاص	8%	17%	11%
القطاع الأهلي	10%	10%	10%
المجموع	100%	100%	100%



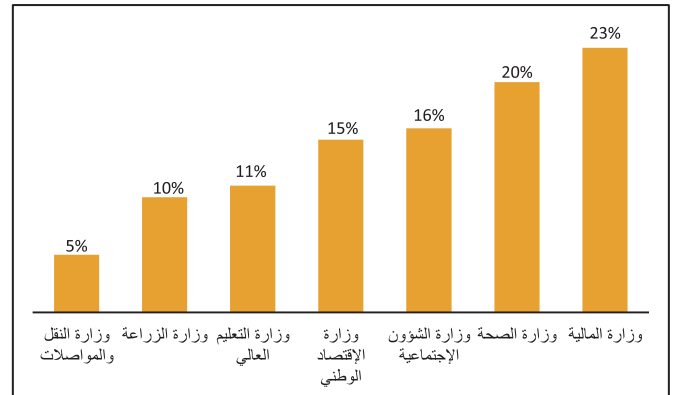
شكل (3 - 1): القطاعات الأكثر تعرضاً للفساد في فلسطين

3-3: الوزارات الأكثر تعرضاً للفساد:

بينت نتائج الدراسة، حول أكثر الوزارات مجالاً للفساد، بأن وزارة المالية تعتبر الوزارة الأكثر تعرضاً للفساد برأي 23% من المبحوثين (18% في الضفة الغربية، 29% في قطاع غزة). بينما جاءت وزارة الصحة بالمرتبة الثانية حسب إعتقاد 20% من المبحوثين (17% في الضفة الغربية، 26% في قطاع غزة). أما وزارة الشؤون الإجتماعية فقد احتلت المرتبة الثالثة حسب ما أفاد به 16% من المبحوثين (15% في الضفة الغربية، 17% في قطاع غزة). في حين إعتبر (15% في الضفة الغربية، 12% في قطاع غزة). في حين إعتبر 15% من المبحوثين أن وزارة الإقتصاد الوطني أكثر مجالاً للفساد حيث جاءت في المرتبة الرابعة (17% في الضفة الغربية، 12% في قطاع غزة). في المقابل ظهرت وزارة التعليم العالي في الترتيب الخامس من حيث مجال الفساد حسب رأي 11% من المبحوثين (14% في الضفة الغربية، 6% في قطاع غزة). أما وزارة الزراعة فقد جاءت في المرتبة السادسة حسب ترشيح 11% من المبحوثين (14% في الضفة الغربية، 4% في قطاع غزة). واحتلت وزارة النقل والمواصلات المرتبة السابعة والأخيرة في رأي 5% من المبحوثين (5% في الضفة الغربية، 6% في قطاع غزة).

جدول (3 - 3): الوزارات الأكثر تعرضاً للفساد

الوزارة	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
وزارة المالية	18%	29%	23%
وزارة الصحة	17%	26%	20%
وزارة الشؤون الإجتماعية	15%	17%	16%
وزارة الإقتصاد الوطني	17%	12%	15%
وزارة التعليم العالي	14%	6%	11%
وزارة الزراعة	14%	4%	10%
وزارة النقل والمواصلات	5%	6%	5%
المجموع	100%	100%	100%



شكل (3 - 3): الوزارات الأكثر تعرضاً للفساد

4-3: المؤسسات غير الوزارية الأكثر مجالاً للفساد:

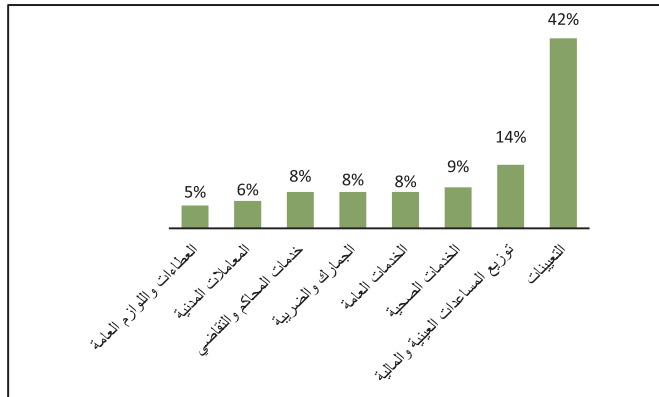
أظهرت نتائج الدراسة، أن أكثر المؤسسات غير الوزارية مجالاً للفساد برأي 23% من المبحوثين هي الجمارك والضريبة (20% في الضفة الغربية، 28% في قطاع غزة). تلتها في المرتبة الثانية الشؤون المدنية حسب إعتقاد 16% من المبحوثين (18% في الضفة الغربية، 14% في قطاع غزة). بينما جاء ديوان الخدمة المدنية في المرتبة الثالثة حسب ما أفاد به 15% من المبحوثين (18% في الضفة الغربية، 12% في قطاع غزة). أما سلطة المياه وسلطة الطاقة فقد جاء ترتيبهما في المرتبة الرابعة بحسب 12% من المبحوثين لكل واحدة منهما (سلطة المياه: 12% في الضفة الغربية، 11% في قطاع غزة). (سلطة الطاقة: 7% في الضفة الغربية، 20% في قطاع غزة). في حين أن هيئة الإذاعة والتلفزيون احتلت المرتبة الخامسة حسب رأي 8% من المبحوثين (9% في الضفة الغربية، 7% في قطاع غزة). وظهرت كل من هيئة الحج والعمرة وهيئة التقاعد في المرتبة الأخيرة حيث حصل كل واحدة منهما على 7% من آراء المبحوثين (هيئة الحج والعمرة: 8% في الضفة الغربية، 5% في قطاع غزة). (هيئة التقاعد: 8% في الضفة الغربية، 3% في قطاع غزة).

جدول (3 - 4): المؤسسات غير الوزارية الأكثر مجالاً للفساد

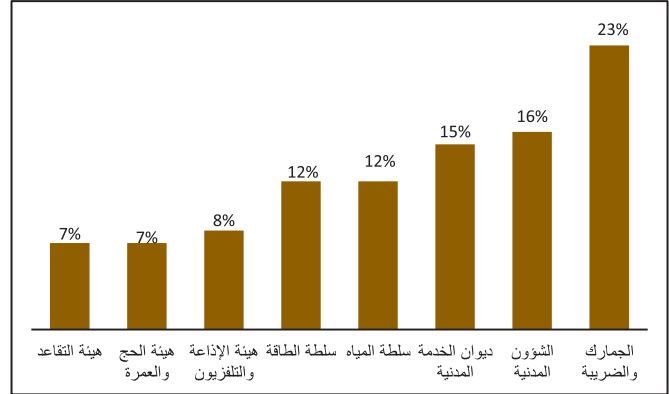
المؤسسة	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
الجمارك والضريبة	20%	28%	23%
الشؤون المدنية	18%	14%	16%
ديوان الخدمة المدنية	18%	12%	15%
سلطة المياه	12%	11%	12%
سلطة الطاقة	7%	20%	12%
هيئة الإذاعة والتلفزيون	9%	7%	8%
هيئة الحج والعمرة	8%	5%	7%
هيئة التقاعد	8%	3%	7%
المجموع	100%	100%	100%

جدول (٤ - ١): خدمات القطاع العام الأكثر مجالا للفساد

الخدمة	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
التعيينات	52%	26%	42%
توزيع المساعدات العينية والمالية	14%	14%	14%
الخدمات الصحية	7%	13%	9%
الخدمات العامة	5%	13%	8%
الجمارك والضريبة	4%	14%	8%
خدمات المحاكم والتقاضي	9%	5%	8%
المعاملات المدنية	5%	10%	6%
العطاءات واللوازم العامة	4%	5%	5%
المجموع	100%	100%	100%



شكل (٤ - ١): خدمات القطاع العام الأكثر مجالا للفساد



شكل (٣ - ٤): المؤسسات غير الوزارية الأكثر مجالا للفساد

4. الخدمات المقدمة من القطاع العام:

يستعرض هذا القسم من الدراسة الخدمات المقدمة من القطاع العام للجمهور. حيث تم قياس المؤشرات المتعلقة بالخدمات الأكثر مجالا للفساد. وعلاقة المبحوث بهذه الخدمات. وأيضا حصول المبحوث على المعلومات المتعلقة بها.

4-1: خدمات القطاع العام الأكثر مجالا للفساد:

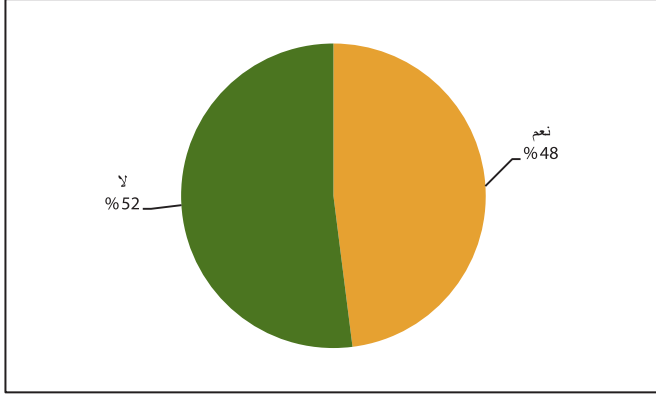
حول الخدمات الأكثر مجالا للفساد التي يقدمها القطاع العام للمواطنين. بينت الدراسة أن التعيينات تعتبر الأكثر مجالا للفساد برأي غالبية المبحوثين. حيث أشار لذلك ٤٢٪ من المبحوثين منهم ٥٢٪ في الضفة الغربية. ٢٦٪ في قطاع غزة). بينما جاءت خدمة توزيع المساعدات العينية والمالية في المرتبة الثانية حسب إعتقاد ١٤٪ من المبحوثين (١٤٪ في الضفة الغربية. ١٤٪ في قطاع غزة). أما الخدمات الصحية فقد احتلت المرتبة الثالثة حسب ما افاد ٩٪ من المبحوثين (٧٪ في الضفة الغربية. ١٣٪ في قطاع غزة). في حين أن الخدمات العامة (مياه. كهرباء. إتصالات) والجمارك والضريبة وخدمات المحاكم والتقاضي ظهرت في المرتبة الرابعة بشكل متساو حسب ما أشار لذلك ٨٪ منهم (الخدمات العامة: ٥٪ في الضفة الغربية. ١٣٪ في قطاع غزة). (الجمارك والضريبة: ٤٪ في الضفة الغربية. ١٤٪ في قطاع غزة). (خدمات المحاكم والتقاضي: ٩٪ في الضفة الغربية. ٥٪ في قطاع غزة). أما المعاملات المدنية (الهويات. جوازات السفر) فقد جاءت في المرتبة الخامسة حسب ما ذكر ٦٪ من المبحوثين (٥٪ في الضفة الغربية. ١٠٪ في قطاع غزة). أما العطاءات واللوازم العامة فقد جاءت في المرتبة السادسة والأخير من بين الخدمات برأي ٥٪ من المبحوثين (٤٪ في الضفة الغربية. ٥٪ في قطاع غزة).

2-4: العلاقة بخدمات القطاع العام:

حول علاقة الباحثين بخدمات القطاع العام المذكورة إن كان لهم علاقة بالخدمات العامة التي ذكرت في القسم ٤ - ١. أجاب ٥٨,٤٪ من الباحثين بنعم (٥٨,٦٪ في الضفة الغربية، ٥٨,٢٪ في قطاع غزة). مقابل ٤١,٦٪ منهم قالوا لا (٤١,٤٪ في الضفة الغربية، ٤١,٨٪ في قطاع غزة).

جدول (٤ - ٢) : العلاقة بخدمات القطاع العام

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	
58%	58%	59%	نعم
42%	42%	41%	لا
100%	100%	100%	المجموع



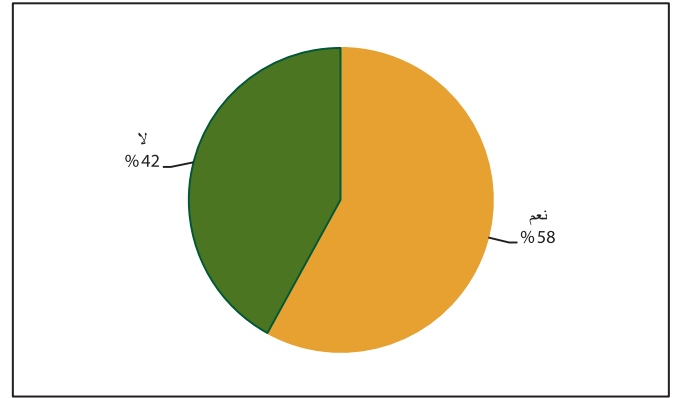
شكل (٤ - ٣): الحصول على المعلومات المتعلقة بالخدمات بسهولة

4-4: استخدام الوساطة للحصول على الخدمة:

أظهرت نتائج الدراسة، أن ٤١٪ من الباحثين طلبوا خلال العام واسطة للحصول على إحدى خدمات القطاع العام (٣٧٪ في الضفة الغربية، ٤٧٪ في قطاع غزة) مقابل ٥٩٪ منهم أجابوا لا (١٣٪ في الضفة الغربية، ٥٣٪ في قطاع غزة).

جدول (٤ - ٤): استخدام الوساطة للحصول على خدمة في القطاع العام

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	
41%	47%	37%	نعم
59%	53%	63%	لا
100%	100%	100%	المجموع



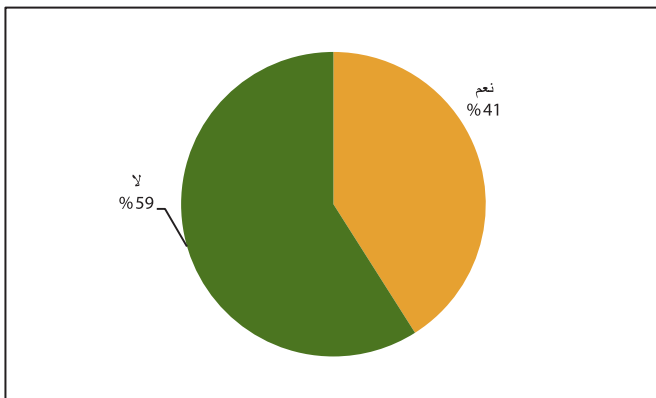
شكل (٤ - ٢): العلاقة بخدمات القطاع العام

3-4: الحصول على المعلومات المتعلقة بالخدمة:

فيما يتعلق بحصول الباحثين على معلومات تتعلق بخدمات القطاع العام بسهولة ويسر، أجاب ٤٨٪ منهم بنعم (٤٤٪ في الضفة الغربية، ٥٤٪ في قطاع غزة). مقابل ٥٢٪ قالوا لا (٥٦٪ في الضفة الغربية، ٤٦٪ في قطاع غزة).

جدول (٤ - ٣) : الحصول على المعلومات المتعلقة بخدمات القطاع العام

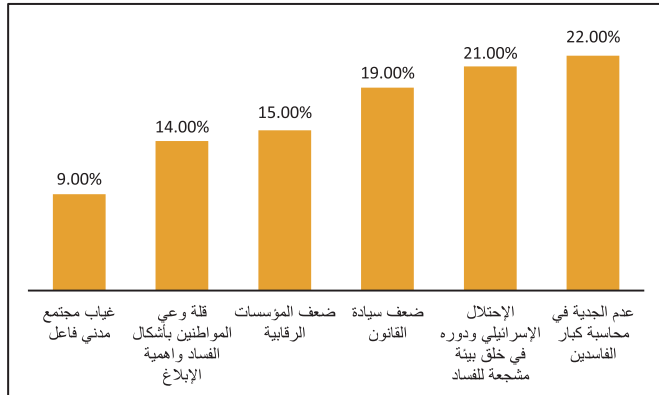
المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	
48%	54%	44%	نعم
52%	46%	56%	لا
100%	100%	100%	المجموع



شكل (٤ - ٤): استخدام الوساطة للحصول على خدمات القطاع العام

جدول (٥): أهم أسباب إنتشار الفساد

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	الأسباب
22%	12%	28%	عدم الجدية في محاسبة كبار الفاسدين
21%	24%	20%	الإحتلال الإسرائيلي ودوره في خلق بيئة مشجعة للفساد
19%	23%	16%	ضعف سيادة القانون
15%	21%	12%	ضعف المؤسسات الرقابية
14%	12%	15%	قلة وعي المواطنين بأشكال الفساد وأهمية الإبلاغ
9%	8%	9%	غياب مجتمع مدني فاعل
100%	100%	100%	المجموع



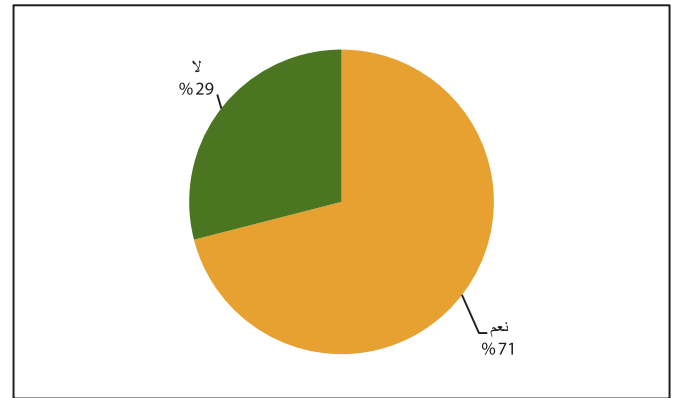
شكل (٥): أسباب إنتشار الفساد

5-4: دور الواسطة في الحصول على الخدمة:

وحول الإستفسار من المبحوثين إذا ما كانوا يعتبرون الواسطة تساعد في الحصول على الخدمة أفاد ٧١٪ منهم بنعم (٦٧٪ في الضفة الغربية، ٧٦٪ في قطاع غزة). مقابل ٢٩٪ قالوا لا (٣٣٪ في الضفة الغربية، ٢٤٪ في قطاع غزة)

جدول (٤ - ٥): إعتبار الواسطة تساعد في الحصول على الخدمة

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	
71%	76%	67%	نعم
29%	24%	33%	لا
100%	100%	100%	المجموع



شكل (٤ - ٥): إعتبار الواسطة تساعد في الحصول على الخدمة

5. أسباب إنتشار الفساد:

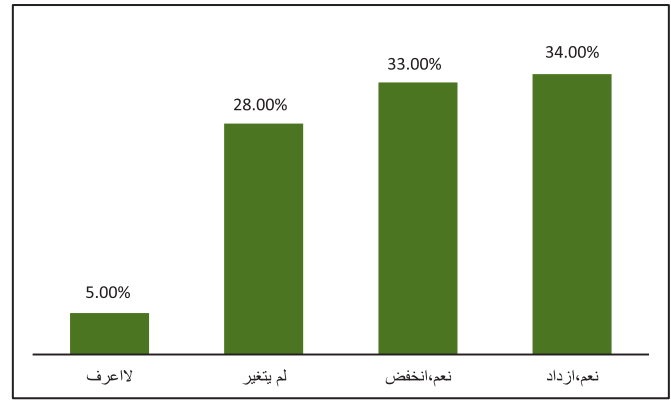
فيما يتعلق بأسباب إنتشار الفساد، أشار ٢٢٪ من المبحوثين إلى ان السبب الأول هو في عدم الجدية في محاسبة كبار الفاسدين (٢٨٪ في الضفة الغربية، ١٢٪ في قطاع غزة). بينما أفاد ٢١٪ منهم إلى أن السبب الثاني هو في دور الإحتلال الإسرائيلي في خلق بيئة مشجعة للفساد (٢٠٪ في الضفة الغربية، ٢٤٪ في قطاع غزة). في حين إعتبر ١٩٪ من المبحوثين أن السبب الثالث في إنتشار الفساد يتمثل في ضعف سيادة القانون (١٦٪ في الضفة الغربية، ٢٣٪ في قطاع غزة). أما ١٥٪ منهم قالوا ضعف المؤسسات الرقابية كسبب رابع في إنتشار الفساد (١٢٪ في الضفة الغربية، ٢١٪ في قطاع غزة). كما اعتبر ١٤٪ منهم أن السبب الخامس هو قلة وعي المواطنين بأشكال الفساد وأهمية الإبلاغ (١٥٪ في الضفة الغربية، ١٢٪ في قطاع غزة). أما السبب الأخير فهو غياب مجتمع مدني فاعل كما أفاد بذلك ٩٪ من المبحوثين (٩٪ في الضفة الغربية، ٨٪ في قطاع غزة).

6. التغيير على مستوى الفساد خلال العام 2011:

أظهرت نتائج الدراسة أن 34% من الباحثين قالوا أن الفساد قد إزداد في العام 2011 (30% في الضفة الغربية، 40% في قطاع غزة) ، بينما 33% منهم أفادوا أن الفساد إنخفض خلال نفس العام (37% في الضفة الغربية، 28% في قطاع غزة). و28% من الباحثين رأوا أنه لم يحصل تغيير على مستوى الفساد في فلسطين لنفس العام (28% في الضفة الغربية، 28% في قطاع غزة). في حين أن 5% أشاروا إلى أنهم لا يعرفون (1% في الضفة الغربية، 4% في قطاع غزة).

جدول (٧): الاعتقاد بحصول تغيير على مستوى الفساد لعام 2011

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	
34%	40%	30%	نعم، إزداد
33%	28%	37%	نعم، إنخفض
28%	28%	28%	لم يتغير
5%	4%	6%	لا أعرف
100%	100%	100%	المجموع



شكل (٧): الاعتقاد بحصول تغيير على مستوى الفساد لعام 2011

وبالمقارنة مع إستطلاع أمان لعام 2010 تبين أن تحسناً طرأ في إعتقاد الجمهور الفلسطيني حول وضع الفساد في فلسطين حيث إنخفضت النسبة من 45% في العام 2010 إلى 34% في العام 2011. علماً بأن توقعات الجمهور في العام الماضي رأت إلى أن الفساد سيزداد بنسبة 52%.

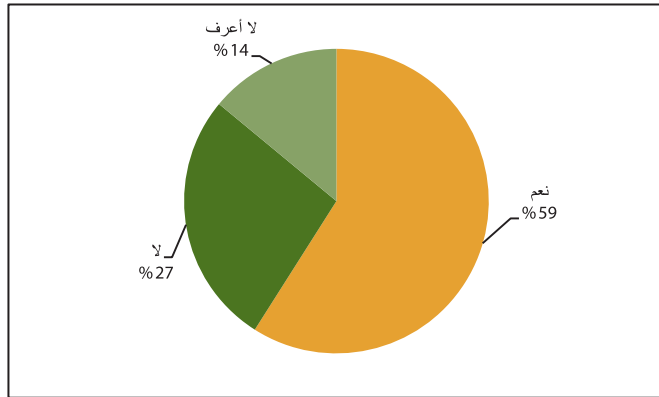
7. الإبلاغ عن الفساد:

يتناول هذا القسم من الدراسة، التعرف على سلوك الباحثين في حال تعرض لحالة فساد، إذا كانوا سيقومون بالإبلاغ عنها في حالتين الأولى كشاهد على فعل الفساد، والثانية كضحية لإرتكاب الفساد.

بينت نتائج الدراسة ، أن غالبية الباحثين (59%) سيقومون بالإبلاغ كشهود عن فعل الفساد (51% في الضفة الغربية، 71% في قطاع غزة). بينما أجاب 27% منهم لا (29% في الضفة الغربية، 7% في قطاع غزة). في حين أن 14% قالوا لا أعرف (20% في الضفة الغربية، 22% في قطاع غزة).

جدول (٧ - ١): الإبلاغ عن فعل الفساد كشاهد

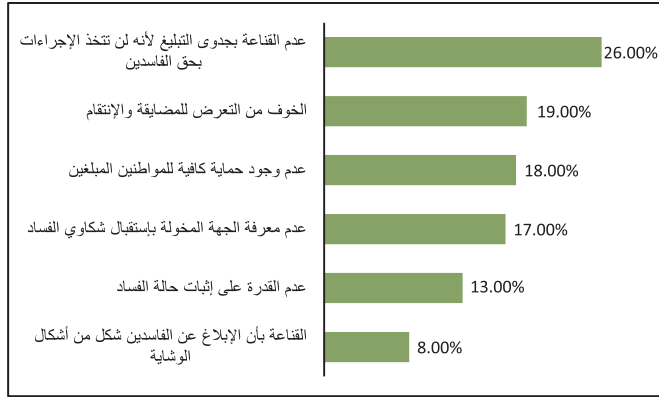
المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	
59%	71%	51%	نعم
27%	22%	29%	لا
14%	7%	20%	لا أعرف
100%	100%	100%	المجموع



شكل (٧ - ١): الإبلاغ عن فعل الفساد كشاهد

جدول (٧ - ٣): أسباب عدم التبليغ عن الفساد

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	أسباب تقف حائلا أما التبليغ عن الفساد
26%	24%	27%	عدم القناعة بجدوى التبليغ لأنه لن تتخذ الإجراءات بحق الفاسدين
19%	18%	20%	الخوف من التعرض للمضايقة والانتقام
18%	12%	22%	عدم وجود حماية كافية للمبلغين
17%	20%	15%	عدم معرفة الجهة المخولة باستقبال شكاوي الفساد
13%	19%	8%	عدم القدرة على إثبات حالة الفساد
7%	7%	8%	القناعة بأن الإبلاغ عن الفاسدين شكل من أشكال الوشاية
100%	100%	100%	المجموع

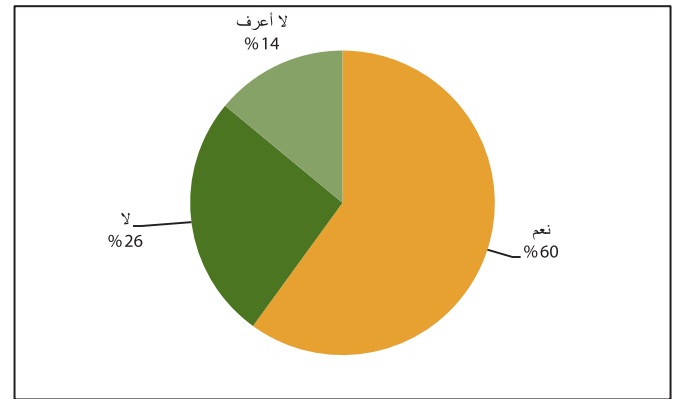


شكل (٧ - ٣): أسباب عدم التبليغ عن الفساد

كما أظهرت الدراسة أن غالبية المبحوثين (٦٠٪) سيقومون بالإبلاغ عن فعل الفساد في حال كانوا ضحايا له (٥٦٪ في الضفة الغربية، ٦٦٪ في قطاع غزة). بينما ٢٦٪ منهم أجابوا لا (٢٧٪ في الضفة الغربية، ٢٤٪ في قطاع غزة) في حين أن ١٤٪ منهم قالوا لا أعرف (١٧٪ في الضفة الغربية، ١٠٪ في قطاع غزة).

جدول (٧ - ٢): الإبلاغ عن الفساد في حالة الضحية

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	
60%	66%	56%	نعم
26%	24%	27%	لا
14%	10%	17%	لا أعرف
100%	100%	100%	المجموع



شكل (٧ - ٢): الإبلاغ عن الفساد في حالة الضحية

1-7: أسباب عدم التبليغ عن الفساد:

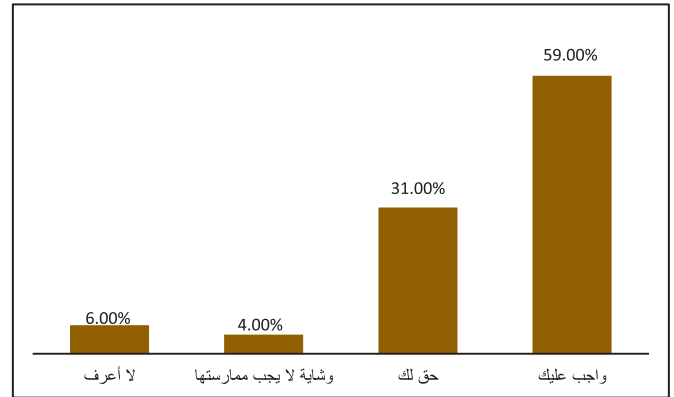
حول عدم التبليغ عن حالات الفساد، أظهرت نتائج الدراسة أن ٢٦٪ من المبحوثين ذكروا أن السبب الأول يعود إلى عدم القناعة بجدوى التبليغ لأنه لن تتخذ الإجراءات بحق الفاسدين (٢٧٪ في الضفة الغربية، ٢٤٪ في قطاع غزة). يليه الخوف من التعرض للمضايقة والانتقام حسب رأي ١٩٪ منهم (٢٠٪ في الضفة الغربية، ١٨٪ في قطاع غزة). وأفاد ١٨٪ من المبحوثين أن السبب الثالث يتمثل في عدم وجود حماية كافية للمواطنين المبلغين (٢٢٪ في الضفة الغربية، ١٢٪ في قطاع غزة). في حين أن السبب الرابع يعود إلى عدم معرفة الجهة المخولة باستقبال شكاوي الفساد حسب ما أشار إليه ١٧٪ منهم (١٥٪ في الضفة الغربية، ٢٠٪ في قطاع غزة). وتمثل السبب الخامس برأي ١٣٪ من المبحوثين في عدم القدرة على إثبات حالة الفساد (٨٪ في الضفة الغربية، ١٩٪ في قطاع غزة). ويعتقد ٨٪ من المبحوثين أن السبب السادس يعود إلى القناعة بأن الإبلاغ عن الفاسدين شكل من أشكال الوشاية (٨٪ في الضفة الغربية، ٧٪ في قطاع غزة).

2-7: الإعتقاد في التبليغ عن الفساد:

حول الإعتقاد في التبليغ عن الفساد، أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية الباحثين ٥٩٪ يعتقدون بأن التبليغ عن الفساد واجب عليهم (٥٧٪ في الضفة الغربية، ٦١٪ في قطاع غزة). بينما اعتبر ٣١٪ منهم أنه واجب عليهم (٣٣٪ في الضفة الغربية، ٢٧٪ في قطاع غزة). مقابل ٤٪ أشاروا إلى أنها وشاية لا يجب ممارستها (٤٪ في الضفة الغربية، ٥٪ في قطاع غزة). و٦٪ منهم قالوا لا أعرف (٦٪ في الضفة الغربية، ٧٪ في قطاع غزة).

جدول (٧ - ٤): الإعتقاد في التبليغ عن الفساد

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	
59%	61%	57%	واجب عليك
31%	27%	33%	حق لك
4%	5%	4%	وشاية لا يجب ممارستها
6%	7%	6%	لا أعرف
100%	100%	100%	المجموع



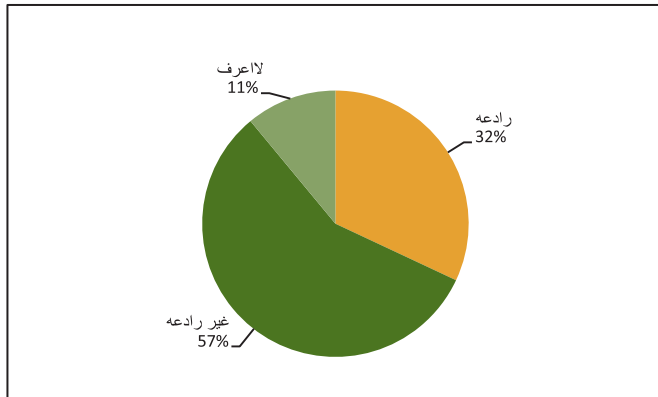
شكل (٧ - ٤): الإعتقاد في التبليغ عن الفساد

3-7: العقوبات المتعلقة بجرائم الفساد:

أوضحت نتائج الدراسة حول العقوبات المتعلقة بجرائم الفساد، أن ٣٢٪ من الباحثين يعتقدون أنها رادعة (٣١٪ في الضفة الغربية، ٣٤٪ في قطاع غزة). بينما يرى ٥٧٪ منهم أنها غير رادعة (٥٨٪ في الضفة الغربية، ٥٦٪ في قطاع غزة). وذكر ١١٪ من الباحثين أنهم لا يعرفون (١١٪ في الضفة الغربية، ١٠٪ في قطاع غزة).

جدول (٧ - ٥): العقوبات المتعلقة بجرائم الفساد

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	
32%	34%	31%	رادعه
57%	56%	58%	غير رادعه
11%	10%	11%	لا اعرف
100%	100%	100%	المجموع



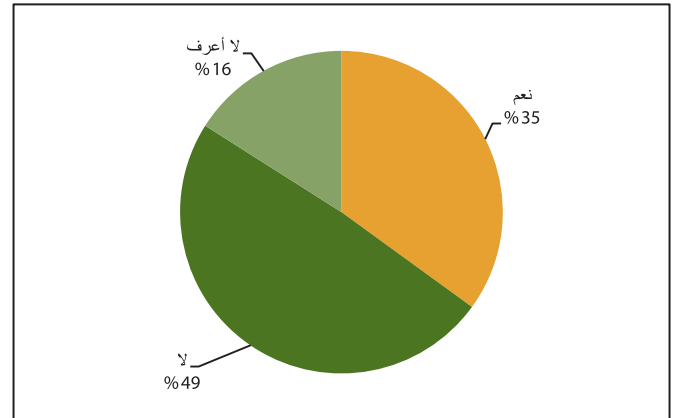
شكل (٧ - ٥): العقوبات المتعلقة بجرائم الفساد

4-7: دور وسائل الإعلام في الكشف عن الفساد:

وبخصوص دور وسائل الإعلام في الكشف عن الفساد. أظهرت نتائج الدراسة أن 35% من المبحوثين يعتقدون بأن وسائل الإعلام الفلسطينية قامت بدورها في الكشف عن قضايا فساد حدثت في العام 2011 (36% في الضفة الغربية، 32% في قطاع غزة). مقابل حوالي النصف منهم (49%) أجابوا بأنهم لا يعتقدون ذلك (44% في الضفة الغربية، 57% في قطاع غزة). بينما 16% منهم لا يعرفون (20% في الضفة الغربية، 11% في قطاع غزة).

جدول (٧ - ٦): دور وسائل الإعلام في الكشف عن الفساد

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	
35%	32%	36%	نعم
49%	57%	44%	لا
16%	11%	20%	لا أعرف
100%	100%	100%	المجموع



شكل (٧ - ٦): دور وسائل الإعلام في الكشف عن الفساد

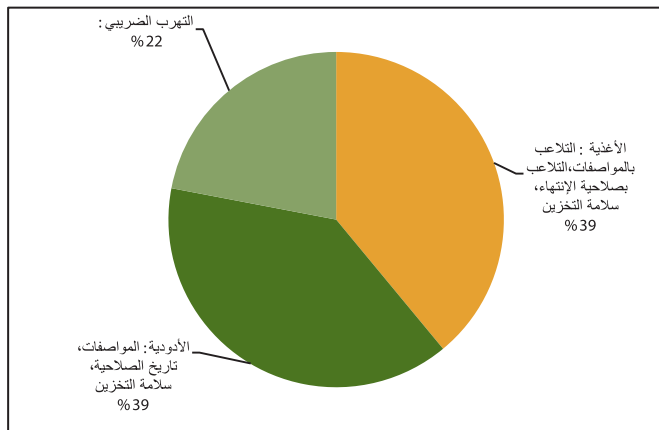
8. الجرائم الاقتصادية:

يتناول هذا القسم من الدراسة قياس رأي الجمهور حول أكثر الجرائم الاقتصادية خطورة في ثلاث قضايا رئيسية تتعلق بالأغذية، والأدوية، و التهرب الضريبي.

وفي هذا المجال. بينت نتائج الدراسة أن 39% المبحوثين يعتقدون أن أخطر الجرائم الاقتصادية هي التلاعب بالأغذية والأدوية لكل واحد منهما. (الأغذية: 43% في الضفة الغربية، 34% في قطاع غزة). (الأدوية: 36% في الضفة الغربية، 43% في قطاع غزة). يليهما جريمة التهرب الضريبي حسب رأي 22% منهم (21% في الضفة الغربية، 23% في قطاع غزة).

جدول (٨): الجرائم الاقتصادية

نوع الجريمة	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
الأغذية : التلاعب بالمواصفات، التلاعب بصلاحية الإتهاء، سلامة التخزين	43%	34%	39%
الأدوية: المواصفات، تاريخ الصلاحية، سلامة التخزين	36%	43%	39%
التهرب الضريبي	21%	23%	22%
المجموع	100%	100%	100%



شكل (٨): الجرائم الاقتصادية

الملاحق

البيانات الديمغرافية

الاستمارة

1- البيانات الديمغرافية:

• توزيع العينة حسب السكن :

مكان السكن	%
مدينة	52%
قرية/بلده	22%
مخيم	26%
المجموع	100%

• توزيع العينة حسب الجنس:

الجنس	%
ذكر	50.3%
انثى	49.7%
المجموع	100%

• توزيع العينة حسب العمر:

الفئة العمرية	%
أقل من 30 سنة	40.8%
30-40	29.5%
أكبر من 40 سنة	29.7%
المجموع	100%

• توزيع العينة حسب المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	%
أمي/ملم	2.8%
ابتدائي	8.8%
إعدادي	20.8%
ثانوي	46%
كلية/معهد	20.6%
بكالوريوس	1%
المجموع	100%

• توزيع العينة حسب منطقة الإقامة:

المنطقة	%
الضفة الغربية	62%
قطاع غزة	38%
المجموع	100%

• توزيع العينة حسب المحافظة:

المحافظة	%
جنين	6%
طوباس	2%
طولكرم	4%
قلقيلية	2%
سلفيت	2%
نابلس	8%
رام الله	8%
القدس	10%
أريحا	2%
بيت لحم	4%
الخليل	14%
شمال غزة	8%
غزة	12%
دير البلح	6%
خانيونس	8%
رفح	4%
المجموع	100%

• توزيع العينة حسب مستوى الدخل:

معدل الدخل / الشيكل	%
أقل من 2300	65.9%
2300-3500	25.2%
3501-5000	7.8%
أكثر من 5000	1.1%
المجموع	100%

• توزيع العينة حسب الحالة الإجتماعية:

الحالة الإجتماعية	%
اعزب	27.1%
متزوج	68.1%
مطلق	1.8%
ارمل	2.7%
منفصل	0.3%
المجموع	100%

• توزيع العينة حسب الحالة العملية:

الحالة العملية	%
يعمل	40.1%
عاطل عن العمل	10.5%
ربة بيت	32.1%
طالب	13.3%
متقاعد	0.8%
غير قادر عن العمل	3.2%
المجموع	100%

• توزيع العينة حسب قطاع العمل:

القطاع	%
قطاع عام/حكومي	28.9%
قطاع خاص	63.4%
القطاع الأهلي (NGOs)	2.9%
UNRWA	4.2%
مؤسسات دولية	0.6%
المجموع	100%

2- الاستثمارة

مركز قياس للاستطلاعات والدراسات المسحية

ت: ٠٢ ٢٩٥٤٦٢٢ جوال: ٥٠ ٥٠ ٩٠ ٠٥٩٧

رام الله - فلسطين

استطلاع رأي حول واقع الفساد في فلسطين لعام ٢٠١١

آب - أيلول ٢٠١١

معلومات عامة

Ques رقم الاستمارة: _____ Res رقم الباحث: _____

District المحافظة :

- | | | | | |
|------------|--------------|-----------|---------------|--------------|
| ١. جنين | ٢. طوباس | ٣. طولكرم | ٤. قلقيلية | ٥. سلفيت |
| ٦. نابلس | ٧. رام الله | ٨. القدس | ٩. اريحا | ١٠. بيت لحم |
| ١١. الخليل | ١٢. شمال غزة | ١٣. غزة | ١٤. دير البلح | ١٥. خان يونس |
| ١٦. رفح | | | | |

Place مكان السكن

١. مدينة ٢. قرية/بلدة ٣. مخيم

LOC اسم موقع العمل: _____

العينة

Gender الجنس

١. ذكر ٢. انثى

Q1

Q1_1 باعتقادك هل حصل تغيير على مستوى الفساد خلال العام ٢٠١١؟

١. نعم، ازداد ٢. نعم، انخفض ٣. لم يتغير ٤. لا أعرف

Q1_2 هل تعلم بوجود هيئة رسمية لمكافحة الفساد في فلسطين؟

١. نعم ٢. لا (انتقل إلى Q2)

Q1_3 خلال العام الماضي عملت هيئة مكافحة الفساد كأول مؤسسة فلسطينية متخصصة في مكافحة الفساد. برأيك هل كان لإنشاء هيئة مكافحة الفساد تأثير على انخفاض مستوى الفساد في فلسطين؟

١. نعم ٢. لا ٣. لا أعرف

Q1_4 ينص قانون مكافحة الفساد الفلسطيني لعام ٢٠١١ على استقلالية هيئة مكافحة الفساد. برأيك هل تعمل هيئة مكافحة الفساد باستقلالية ودون تدخلات تؤثر على قراراتها وسير عملها؟

١. نعم (انتقل إلى Q2) ٢. لا ٣. لا أعرف

Q1_5 في حال كانت الإجابة لا، رتب/ي الجهات التالية من حيث مستوى تدخلها في عمل هيئة مكافحة الفساد من الأكثر تدخلا إلى الأقل

(بحيث يُعطى الرقم ٦ للجهة الأكثر تدخلا والرقم ١ للجهة الأقل تدخلا).

- مكتب الرئيس رئاسة الوزراء والوزراء أعضاء المجلس التشريعي
- الأجهزة الأمنية قادة الأحزاب المحافظون ورؤساء البلديات

Q2 هناك انطباعات مختلفة لدى المواطنين حول مدى انتشار الفساد في فلسطين. رتب/ي حسب رأيك الأشكال التالية للفساد من الأكثر انتشارا إلى الأقل انتشارا في القطاع الحكومي (المؤسسات والوزارات التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية).

(بحيث يُعطى الرقم ٥ للشكل الأكثر انتشارا والرقم ١ للأقل انتشارا)

- الوساطة، المحسوبية والمحاباة في تقديم الخدمات العامة
- اهدار المال العام على مصالح خاصة (مثل قيام موظف الضريبة أو الجمارك بإعفاء شركة أو شخص ما من الضرائب)
- استخدام الموارد والممتلكات العامة لأغراض شخصية (مثل سيارة حكومية، تلفون حكومي...الخ)
- التكسب من الوظيفة العامة (مثل الحصول على رخص ووكالات أو أراض حكومية بدون وجه حق)
- الرشوة (الحصول على هدية أو نقود مقابل تقديم الخدمة العامة أو الحصول على منفعة بدون وجه حق)

Q3 الفساد موجود في العمل الاهلي كما في القطاعات الاخرى.

رتب/ي حسب رأيك الأشكال التالية للفساد من الأكثر انتشارا إلى الأقل انتشارا في القطاع الأهلي (المؤسسات الأهلية NGOs)

(بحيث يُعطى الرقم ٥ للشكل الأكثر انتشارا والرقم ١ للأقل انتشارا)

- الوساطة، المحسوبية والمحاباة في تقديم الخدمات
- الوساطة، المحسوبية والمحاباة في التعيينات للوظائف
- الوساطة والمحسوبية والمحاباة في العطاءات والتعاقد مع الموردين
- استخدام موارد وممتلكات المؤسسة لأغراض شخصية أو انتخابية (مثل سيارة، تلفون المؤسسة، العاملين في المؤسسة أو أية موارد لدى المنظمة الأهلية...الخ)
- الرشوة.

Q4 القطاع الخاص كغيره من القطاعات الاخرى مُعرض لانتشار الفساد فيه.

رتب/ي حسب رأيك. الأشكال التالية للفساد من الأكثر انتشارا إلى الأقل انتشارا في القطاع الخاص (المؤسسات التمثيلية الخاصة بالقطاع الخاص، الشركات المساهمة العامة، الشركات الأجنبية (العابرة للحدود).

(بحيث يُعطى الرقم ٥ للشكل الأكثر انتشارا والرقم ١ للأقل انتشارا)

- الوساطة، المحسوبية والمحاباة في تقديم الخدمات
- الوساطة، المحسوبية والمحاباة في التعيينات للوظائف
- تخصيص مكافآت كبيرة لأعضاء مجلس الإدارة
- استخدام موارد الشركة لأغراض شخصية (مثل سيارة الشركة، تلفون...الخ)
- دفع الرشوة للمتنفذين في القطاع العام (للحصول على رخص واذونات أو عطاءات بدون وجه حق أو التهرب الضريبي)

Q5

Q5_1 الفساد موجود بنسب متفاوتة في القطاعات المختلفة في المجتمع الفلسطيني. رتب/ي حسب رأيك القطاعات التالية من الأكثر تعرضاً للفساد إلى الأقل تعرضاً (بحيث يُعطى الرقم 5 للقطاع الأكثر فساداً والرقم 1 للأقل فساداً)

القطاع العام القطاع الخاص القطاع الأهلي

الأحزاب السياسية المؤسسات الأجنبية العاملة في الأراضي الفلسطينية.

Q5_2 ان القطاع العام الفلسطيني يقوم بتقديم خدمات متنوعة للمواطنين. رتب/ي حسب رأيك المؤسسات العامة التالية التي كانت أكثر مجالاً للفساد (بحيث يُعطى الرقم 7 للأكثر فساداً والرقم 1 للمؤسسة الأقل فساداً)

الوزارات الأجهزة الأمنية المحاكم

النيابة العامة مؤسسة الرئاسة المجلس التشريعي

المحافظات

Q5_3 رتب/ي الوزارات التالية التي كانت أكثر مجالاً للفساد خلال العام 2011

(بحيث يُعطى الرقم 7 للوزارة الأكثر فساداً والرقم 1 للأقل فساداً)

وزارة الاقتصاد الوطني وزارة الصحة وزارة النقل والمواصلات

وزارة المالية وزارة الزراعة وزارة التربية والتعليم

الشؤون الاجتماعية

Q5_4 رتب/ي حسب رأيك المؤسسات غير الوزارية الأكثر مجالاً لانتشار الفساد خلال العام 2011

(بحيث يُعطى الرقم 8 للخدمة الأكثر فساداً والرقم 1 للأقل فساداً)

سلطة المياه سلطة الطاقة الشؤون المدنية

الجمارك والضريبة هيئة الحج والعمرة هيئة التقاعد

ديوان الخدمة المدنية هيئة الاذاعة والتلفزيون

Q6

Q6_1 رتب/ي حسب رأيك الخدمات المقدمة من القطاع العام التي كانت أكثر مجالاً للفساد خلال العام 2011

(بحيث يُعطى الرقم 8 للأكثر فساداً والرقم 1 للخدمة الأقل فساداً)

التعيينات/ الوظائف الخدمات الصحية توزيع المساعدات الاجتماعية العينية والمالية

الجمارك والضريبة الخدمات العامة (المياه، الكهرباء، الاتصالات) العطاءات واللازم العامة

المعاملات المدنية (الجوازات، الهويات، طلبات لم الشمل...الخ) خدمات المحاكم والتقاضي

Q6_2 هل طلبت/ي أو كان لك علاقة بأي من الخدمات المذكورة أعلاه؟

1. نعم 2. لا (انتقل إلى Q7_1)

Q6_3 هل حصلت/ي على المعلومات المتعلقة بهذه الخدمات بسهولة ويسر؟

1. نعم 2. لا

Q7

Q7_1 هل طلبت/ي خلال العام واسطة أي طرف لمساعدتك في الحصول على خدمة من الخدمات المذكورة أعلاه؟

1. نعم 2. لا

Q7_2 هل تعتبرين أن الواسطة تساعدك للحصول على الخدمة العامة

1. نعم 2. لا

Q8 الرجاء ترتيب الاسباب التالية التي ساهمت في انتشار الفساد حسب الأهمية من وجهة نظرك؟

(بحيث يعطى الرقم 1 للأقل أهمية والرقم 6 للأكثر أهمية)

- ضعف سيادة القانون ضعف المؤسسات الرقابية
- الاحتلال الإسرائيلي ودوره في خلق بيئة مشجعة على الفساد
- قلة وعي المواطنين بأشكال الفساد وأهمية الإبلاغ.
- غياب مجتمع مدني فاعل
- عدم الجدية في محاسبة كبار الفاسدين.

Q9 هل تعتقدان أن مستوى الفساد خلال العام 2012؟

1. سيقبل 2. سيزداد 3. سيبقى كما هو 4. لا أعرف

Q10 لو حصل وتعرضت/ي لحالة فساد فهل ستقوم/ين بالإبلاغ عنها فيما لو كنت _____

Q10_1 شاهد/ة على فعل فساد 1. نعم 2. لا 3. لا أعرف

Q10_2 ضحية لارتكاب فعل فساد 1. نعم 2. لا 3. لا أعرف

Q11 الأسباب أدناه قد تقف حائلا أمام تبليغك عن الفساد. أرتبها حسب الأهمية:

(بحيث يعطى الرقم 1 للأكثر أهمية والرقم 6 للأقل أهمية)

- عدم معرفة الجهة الخولة باستقبال شكاوى الفساد
- عدم القناعة بجدوى التبليغ لأنه لن تتخذ الاجراءات بحق الفاسدين
- القناعة بأن الإبلاغ عن الفاسدين شكل من أشكال الوشاية
- عدم وجود حماية كافية للمواطنين المبلغين
- الخوف من التعرض للمضايقة او الانتقام
- عدم القدرة على إثبات حالة الفساد

Q12

Q12_1 هل تعتقد\ين أن الإبلاغ عن الفساد

١. حق لك ٢. واجب عليك ٣. وشاية لا يجب ممارستها ٤. لا أعرف

Q12_2 هل تعتقد\ين أن العقوبات التي تطبق على مرتكبي جرائم الفساد

١. رادعة ٢. غير رادعة ٣. لا أعرف

Q12_3 هل تعتقد\ين أن وسائل الإعلام الفلسطينية قامت بدورها في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد حدثت في العام ٢٠١١

١. نعم ٢. لا ٣. لا أعرف

Q13 رتب الجرائم الاقتصادية التالية حسب خطورتها:

(بحيث يعطى الرقم ٣ للأكثر خطورة والرقم ١ للأقل خطورة)

ما يتعلق بالاغذية (التلاعب بصلاحية الانتهاء والانتاج. التلاعب بالموصفات الصحية. سلامة عملية التخزين...الخ)

ما يتعلق بالادوية (التلاعب بصلاحية الانتهاء والانتاج. التلاعب بالموصفات الصحية. سلامة عملية التخزين...الخ)

التهرب الضريبي

البيانات الديمغرافية:

Age العمر: _____

Educ المستوى التعليمي:

- | | | | | |
|--------------|------------------|-----------|----------|--------------|
| ١. أمي/ملم | ٢. ابتدائي | ٣. إعدادي | ٤. ثانوي | ٥. كلية/معهد |
| ٦. بكالوريوس | ٧. ماجستير فأعلى | | | |

Marital الحالة الزوجية:

- | | | | | |
|---------|----------|---------|---------|----------|
| ١. أعزب | ٢. متزوج | ٣. مطلق | ٤. أرمل | ٥. منفصل |
|---------|----------|---------|---------|----------|

Work الحالة العملية:

- | | | |
|---------|------------------|-----------------------|
| ١. يعمل | ٢. عاطل عن العمل | ٣. ربة بيت |
| ٤. طالب | ٥. متقاعد | ٦. غير قادر على العمل |

Sector (للعاملين فقط) قطاع العمل:

- | | | |
|-------------------|-----------------|-------------------------|
| ١. قطاع عام/حكومي | ٢. قطاع خاص | ٣. القطاع الأهلي (NGOs) |
| ٤. UNRWA | ٥. مؤسسات دولية | |

Income متوسط دخل الأسرة الشهري: _____ شيقل

Telenum رقم الهاتف/ الجوال إن أمكن من أجل المراجعة: _____

اشكر الباحث وانته المقابلة